

## توافق المفاهيم الدولية المعاصرة لحماية البيئة مع التدابير والمبادئ الإسلامية

د. محمد مصطفى عيادات\*

### الملخص

مع تزايد التحديات البيئية العالمية الناتجة عن العولمة وتسارع الأنشطة الاقتصادية، أصبح الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة والتوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية محور اهتمام دولي متنامٍ، وقد أفرز هذا الواقع بروز مفاهيم دولية معاصرة لحماية البيئة، مثل التغير المناخي، والاقتصاد الأخضر، والاقتصاد الدائري، والعدالة البيئية والمناخية، بوصفها أدوات رئيسة لتعزيز الاستدامة ومواجهة المخاطر البيئية المتزايدة، وتهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى توافق هذه المفاهيم الدولية المعاصرة مع المبادئ التي أرستها الشريعة الإسلامية، باعتبارها منظومة قيمية وتشريعية تقوم على الاستخلاف في الأرض، وعدم الإفساد، وتحقيق التوازن بين الإنسان والبيئة، وتعتمد الدراسة على المنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي لتحليل المفاهيم البيئية المعاصرة في إطار القانون الدولي البيئي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، إلى جانب المنهج المقارن من خلال استقراء نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وآراء الفقهاء وربطها بالمعايير البيئية الحديثة، وتخلص الدراسة إلى أن العديد من المفاهيم الدولية المعاصرة لحماية البيئة تتماهى في جوهرها مع المبادئ الإسلامية، ولا سيما ما يرتبط بمقاصد حفظ النفس والنسل والمال، ومنع الإفساد، كما تؤكد النتائج أن الشريعة الإسلامية توفر إطاراً أخلاقياً وإنسانياً داعماً لهذه المفاهيم، وتوصي الدراسة بتوظيف هذه القيم في صياغة سياسات بيئية متكاملة، تدعم الجهود الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز مشروعيتها، وتسهم في ترسيخ تطبيقها العملي على المستويات الوطنية والدولية.

الكلمات المفتاحية: التشريع الإسلامي، التنمية المستدامة، العدالة البيئية، المفاهيم المعاصرة.

\* محاضر متفرغ، قسم القانون المقارن، جامعة العلوم الإسلامية العالمية - عمان. الأردن  
[Mohammad.Eyadat@wise.edu.jo](mailto:Mohammad.Eyadat@wise.edu.jo)

## 1-المقدمة:

تُعد القضايا البيئية من أبرز تحديات العصر الحديث، لما لها من تأثير مباشر على صحة الإنسان وتعدد أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الناجمة عن أنماط الإنتاج والاستهلاك والتطور التكنولوجي، ورغم فوائد هذا التطور، إلا أنه أدى إلى تفاقم المشكلات البيئية وظهور ما يُعرف بالمشاكل الإيكولوجية العالمية، نتيجة الأضرار الجسيمة على البيئة والقيود الطبيعية على التنمية، وفي مواجهة هذه التحديات المعاصرة، يبرز دور الإسلام كدين شامل يرسّخ مفاهيم حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال دعوته إلى التوازن (الميزان)، والاعتدال في استهلاك الموارد (عدم الإسراف)، والرفق بالكائنات الحية، وتشكل هذه المبادئ إطاراً أخلاقياً وقانونياً يتماشى مع القانون الدولي البيئي وأهداف التنمية المستدامة. كما أن الإسلام أولى البيئة اهتماماً بالغاً، معتبراً الكون خلقاً إلهياً يتوجب الحفاظ عليه، ومنع الإفساد فيه، كما جاء في قوله تعالى ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف: 85]، كما أن مفهوم "الفساد" في القرآن يشير إلى كافة أشكال الإضرار بالبيئة، مما يجعل حماية البيئة جزءاً من العقيدة، ويؤكد على مسؤولية الإنسان أمام الله عن حسن استخدام النعم، لقوله تعالى ﴿ثُمَّ لِنُسْأَلَنَ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ [التكاثر: 8]، فإذا أساء الإنسان التصرف وأفسد هذه النعم، فإن الجزاء سيكون شديداً، تأكيداً لقوله تعالى ﴿وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [البقرة: 201]، إذ إن أي ضرر يلحق بالبيئة يُعتبر إفساداً، والمخلوق منهي عن ذلك لقوله تعالى ﴿وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: 60]، كما تُعد مكافحة التلوث واجباً شرعياً، إستناداً إلى القاعدة الفقهية "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب"، وبالتالي فإن القيم الإسلامية تقدم رؤية متكاملة لمواجهة التحديات البيئية المعاصرة، وتنسجم مع الجهود الدولية لتحقيق التنمية المستدامة.

## 2- مشكلة الدراسة :

رغم تصاعد الجهود الدولية لمواجهة التدهور البيئي عبر تبني مفاهيم حديثة كالتنمية المستدامة، والاقتصاد الأخضر، والاقتصاد الدائري، والعدالة البيئية والمناخية، وغيرها، إلا أن تحقيق التوازن الحقيقي بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لا يزال يواجه تحديات كبيرة، ومن هنا يبرز التساؤل حول مدى إمكانية الاستفادة من القيم والمبادئ الإسلامية في دعم هذه الجهود، ومدى انسجامها مع مبادئ القانون الدولي البيئي والمعايير والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ويتفرع من هذه الإشكالية عدة تساؤلات هي :

1- إلى أي مدى تنسجم القيم والمبادئ الإسلامية مع المفاهيم الحديثة لحماية البيئة وأهداف التنمية المستدامة، وما مدى توافقها مع المعايير والاتفاقيات والممارسات الدولية البيئية المعاصرة؟

2- كيف يسهم التكامل بين القيم الإسلامية والمفاهيم البيئية الحديثة في تحقيق توازن مستدام بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة؟ وما أثر ذلك في مواجهة التحديات البيئية المعاصرة؟

3- كيف يمكن توظيف التعاليم الإسلامية، بما في ذلك الفقه والاجتهادات، في صياغة سياسات بيئية فعالة تسهم في مواجهة التحديات البيئية المعاصرة مثل التغير المناخي واستنزاف الموارد الطبيعية؟

4- ما مدى إسهام القرآن الكريم والسنة النبوية في بناء إطار أخلاقي وتشريعي متكامل لحماية البيئة، وكيف يعزز هذا الإطار التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد البيئية؟

3- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

1- بيان مدى انسجام المفاهيم الحديثة لحماية البيئة وأهداف التنمية المستدامة، مع القيم والمبادئ الإسلامية، وتحديد أوجه توافقها مع المعايير والاتفاقيات والممارسات البيئية الدولية المعاصرة.

2- تحليل دور التكامل بين القيم الإسلامية والمفاهيم البيئية الحديثة في تحقيق توازن مستدام بين متطلبات التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، وبيان أثر هذا التكامل في مواجهة التحديات البيئية الراهنة.

3- استكشاف إمكانية توظيف التعاليم الإسلامية، بما في ذلك الفقه الإسلامي والاجتهادات الفقهية، في صياغة سياسات بيئية فعّالة تسهم في معالجة قضايا التغير المناخي واستنزاف الموارد الطبيعية.

4- إبراز إسهام القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة في بناء إطار أخلاقي وتشريعي متكامل لحماية البيئة، وبيان دوره في تعزيز التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد البيئية.

#### 4- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الجوانب الآتية:

1- إبراز العلاقة بين المفاهيم البيئية المعاصرة والمبادئ والقيم الإسلامية، بما يسهم في تعميق الفهم العلمي لدور القيم الإسلامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وحماية البيئة.

2- بيان إمكانية توظيف التعاليم الإسلامية في صياغة سياسات بيئية فعّالة، تدعم الجهود الدولية الرامية إلى مواجهة التغير المناخي والحد من مظاهر التدهور البيئي.

3- الإسهام في إثراء النقاش العلمي والأكاديمي حول تكامل القيم الدينية مع المعايير البيئية العالمية، ولا سيما في إطار القانون الدولي البيئي والتنمية المستدامة.

4- دعم تبني نهج شامل ومستدام لحماية البيئة، يجمع بين البعد الأخلاقي والبعد التشريعي، ويعزز فاعلية السياسات البيئية على المستويين الوطني والدولي.

#### 5- منهج الدراسة:

اتّبع الباحث المنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي، لتحليل مدى توافق المفاهيم الحديثة والمعاصرة لحماية البيئة مع المبادئ الإسلامية، واستقراء النصوص الشرعية ذات الصلة، كما استند الباحث على المنهج المقارن لمقارنة الاجتهادات الفقهية مع المعايير والسياسات البيئية الحديثة، إضافة إلى المنهج الوصفي لتوضيح دور الإسلام في مواجهة التحديات البيئية الراهنة.

#### 6- الدراسات السابقة:

تناولت بعض الدراسات حماية البيئة من منظور الشريعة الإسلامية، ومنها

1- دراسة مصطفى، زيزي مصطفى أحمد، أبعاد وأهداف التنمية المستدامة من منظور الشريعة الإسلامية، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمهور، مجلد. 7، عدد. 1، جزء. 2،

السنة 2022. حللت الدراسة أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها وفق الشريعة الإسلامية، مع التركيز على التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

2- أحمد، عبد الله محمد، التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي. رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، السنة 2019. ركزت الدراسة على القيم الأخلاقية والروحية للاستدامة وربطها بالممارسات الحديثة، واستنباط السياسات البيئية المستدامة من المصادر الإسلامية.

3- بني سلامة، محمد خلف، حماية البيئة ومنع التغيرات المناخية في الفقه الإسلامي، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، مجلد 43، العدد 2، السنة 2016. تناولت الدراسة آليات حماية البيئة والحد من التغيرات المناخية وفق الفقه الإسلامي، مع إبراز دور الفقهاء في تنظيم علاقة الإنسان بالبيئة وتحقيق التوازن بين الإنسان والماء والهواء.

وتتفق هذه الدراسة مع ما ورد في الدراسات السابقة من حيث منظور الشريعة الإسلامية ومبادئها لحماية البيئة، ولكن تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بالتركيز على توافق التدابير والمبادئ الإسلامية مع المفاهيم البيئية المعاصرة والقانون الدولي البيئي، وإمكانية توظيفها في صياغة سياسات بيئية فعالة لمواجهة التحديات البيئية المعاصرة.

7- خطة الدراسة:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبيئة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي وأوجه الترابط بينهما.

المطلب الأول: ماهية البيئة في الشريعة الإسلامية والقانون المعاصر.

المطلب الثاني: أوجه الربط والتشابه بين تعريف البيئة في الإسلام والمفاهيم البيئية المعاصرة.

المبحث الثاني: مبادئ الشريعة الإسلامية لحماية البيئة.

المطلب الأول: قواعد الشريعة الإسلامية الناظمة لحماية البيئة.

المطلب الثاني: المبادئ الدولية لحماية البيئة ومدى اتفاقها مع الشريعة الإسلامية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبيئة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي وأوجه الترابط بينهما:

تُعرّف البيئة في أدبيات القانون البيئي المعاصر بأنها النظام الطبيعي الذي يشمل المكونات الحية وغير الحية، التي تتفاعل مع بعضها البعض لتوفير ظروف ملائمة لاستمرار الحياة، وقد تطور مفهوم البيئة ليشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، مما أدى إلى ظهور قوانين

وتشريعات تعنى بحمايتها، مع التركيز على تحقيق التنمية المستدامة وضمان حقوق الأجيال الحالية والقادمة<sup>1</sup>.

أما في الإسلام، فتتسم نظرة البيئة بشمولية روحية وأخلاقية، إذ يُنظر إليها على أنها أمانة إلهية ومصدر للرزق يتطلب الحفاظ عليه وإدارته بمسؤولية، وقد حثت النصوص القرآنية والسنة النبوية على حماية البيئة من الفساد والإفساد، مستندةً إلى قيم العدل والتوازن والاستخلاف، مما يجعل مبادئ حماية البيئة في الإسلام ركيزة أساسية لتحقيق تنمية متوافقة مع الفطرة الإنسانية والطبيعة<sup>2</sup>. وسنخصص هذا المبحث للحديث عن مفهوم البيئة كما ورد في أدبيات القانون المعاصر والفقهاء الإسلامي (المطلب الأول)، وإبراز أوجه التشابه والترابط بينهما (المطلب الثاني).

#### المطلب الأول: ماهية البيئة في الشريعة الإسلامية والقانون المعاصر:

تُعد البيئة محوراً أساسياً في الدراسات القانونية، حيث إهتم القانون المعاصر بوضع أطر تشريعية لحمايتها، بينما تناولها الفقه الإسلامي من منظور تكاملي يربط بين الإنسان والطبيعة وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، وفي هذا المطلب، سنستعرض مدلول البيئة وفقاً للمفهوم القانوني واللغوي والاصطلاحي والفكر الإسلامي، وفقاً للأفرع التالية:

##### الفرع الأول: مدلول البيئة في اللغة والاصطلاح:

يرجع أصل كلمة البيئة من منظور لغوي في غير العربية إلى الكلمة اليونانية المكونة من مقطعين، الأول Oikoss وتعني مكان العيش، والثاني Logus وتعني دراسة أو علم<sup>3</sup> واشتقت كلمة البيئة في اللغة العربية من الفعل الثلاثي بَوَّأ،<sup>4</sup> وتعني المحيط التي تحيى به الكائنات الحية، وتأتي بمعنى المنزل أو المحيط الذي يعيش فيه الكائن الحي، وفيها قول الله تعالى ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مَبْوَأَ صَدُوقٍ وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ فَمَا اخْتَلَفُوا حَتَّى جَاءَهُمُ الْعِلْمُ إِنَّ رَيْكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [يونس: 93]، وقوله تعالى أيضاً ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُؤْتِيَنَّهُمْ مِّنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نِعَمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾ [العنكبوت: 58]

وفي إشارة أخرى قوله تعالى ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [الحج: 26]، كما حدد ابن منظور في كتابه لسان العرب

لكلمة تبوأ معنيين، الأول إصلاح المكان وتهيئته للمبيت فيه، ثم اتخذه محلاً له، والثاني جاء بمعنى النزول أو الإقامة كأن تقول (تبوأ المكان) أي نزل فيه أو أقام فيه.<sup>5</sup>

وأما البيئة في المعنى الاصطلاحي، فانصبحت التعريفات حول محيط الإنسان الذي يعيش فيه ومن ثم يؤثر ويتأثر به،<sup>(6)</sup> وهناك من توسع بهذا المعنى واعتبر أن البيئة، هي المحيط أو الكائن الذي تعيش فيه الكائنات الحية، ويتضمن بمعناه الواسع طبيعته الاجتماعية والثقافية، وتحديد مشكلات البيئة وعلاقاتها وبقائها، ويتفق غالبية الفقه بأن المعنى الاصطلاحي للبيئة هو عبارة عن مجموعة العوامل الطبيعية والعوامل التي أوجدتها أنشطة الإنسان، التي تؤثر في ترابط وثيق على التوازن البيئي وتحدد الظروف التي يعيش فيها الإنسان لتطوير المجتمع.<sup>(7)</sup>

#### الفرع الثاني: التعريف القانوني للبيئة:

ظهر مصطلح "البيئة" (Environment) "في السياق القانوني لأول مرة خلال مؤتمر ستوكهولم عام 1972، حيث حل محل مصطلح "الوسط الإنساني" (Milieu Humain) " (8)، ومع تصاعد الاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية، وتحديدًا مع ظهور الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، أصبح إدخال الملوثات الكيميائية ونفايات المصانع مسألة ملحة أوجبت وضع قواعد قانونية تنظم سلوك الإنسان تجاه بيئته،<sup>(9)</sup> بهدف الحفاظ على التوازن الإيكولوجي ووضع نصوص تشريعية قانونية لحماية البيئة<sup>(10)</sup>

ورغم التحديات المرتبطة بإيجاد تعريف قانوني شامل وجامع ومانع للبيئة نتيجة لتعدد قنواتها وتنوع مسالكها وتداخل عناصرها، إلا أن معظم الجهود القانونية التي تسعى لتعريف البيئة تتجه نحو مضمون واحد، فالتعريفات تتقاطع عند نقطة أساسية مفادها أن البيئة تتألف من عنصرين رئيسيين يتفاعلان مع بعضهما البعض، وهما العنصر الطبيعي والعنصر الصناعي، ويمثل العنصر الطبيعي المكونات الحيوية التي توجد في البيئة دون تدخل بشري، مثل المياه والهواء والموارد النباتية والحيوانية، في المقابل، يشمل العنصر الصناعي ما أنشأه الإنسان من نظم اجتماعية وصناعية مختلفة.<sup>(11)</sup>

وفي هذا السياق اتجه البعض إلى تعريف البيئة على أنها "مجموعة العوامل الطبيعية والعوامل التي أوجدتها أنشطة الإنسان التي تؤثر في ترابط وثيق على التوازن البيئي، وتحدد الظروف التي يعيش فيها الإنسان".<sup>(12)</sup> كما عرفت البيئة على أنها "مجموعة العوامل الطبيعية

والكيميائية والحيوية والعوامل الاجتماعية التي لها تأثير مباشر وغير مباشر، حال أو مؤجل على الكائنات الحية والأنشطة البشرية<sup>(13)</sup>. وهناك من توسع بتعريف البيئة واعتبرها "مجموعة العوامل والظروف الفيزيائية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تحيط وتؤثر في نوعية الحياة"<sup>(14)</sup>.

وفي إطار التقنين التشريعي الوطني والدولي لوضع معيار قانوني لمفهوم البيئة، فهناك الكثير من التعريفات التي أدرجت في نصوص قانونية تشريعية، وتكاد جميعها تنصب على المعطيات التي ذكرناها سابقاً، بإدماج العناصر الحيوية وغير الحيوية، المباشرة وغير المباشرة، في تحديد الإطار القانوني لمفهوم البيئة، ومن أمثلة تلك التعريفات التشريعية الوطنية ما جاء في تعريف المشرع الأردني بقانون حماية البيئة لعام 2017 بالقول بأن "البيئة هي الوسط الذي يشمل الكائنات الحية وغير الحية وما يحتوي عليه من مواد، وما يحيط به من هواء وماء وتربة وتفاعلات أي منها، وما يقيمه الإنسان من منشآت فيه"<sup>(15)</sup> وبهذا التعريف، يكون المشرع الأردني قد تبني المفهوم الواسع للبيئة، الذي يشمل كلا العنصرين الطبيعي والصناعي، وهو ما يتوافق مع العديد من التشريعات الوطنية الأخرى<sup>16</sup>.

وأما على الصعيد الدولي فقد انعقدت العديد من المؤتمرات والمواثيق الدولية لإيجاد الحلول والحد من المشاكل البيئية ومحاولة إيجاد تعريف لها من أجل حمايتها، ومن أمثلة ذلك، تعريف مؤتمر اليونسكو الذي عقد في مدينة باريس عام 1968 حيث عرف البيئة، بأنها كل ما هو خارج الإنسان من أشياء تحيط به بشكل مباشر أو غير مباشر، ويشمل ذلك جميع الأنشطة والمؤثرات التي تؤثر على الإنسان مثل قوى الطبيعة والظروف الاجتماعية<sup>(17)</sup>. وأما إعلان ستوكهولم لسنة 1972 المعني بالبيئة البشرية فقد عرف البيئة بالقول: "هي كل شيء محيط بالإنسان سواء كان طبيعياً أو بشرياً"<sup>(18)</sup>. كما عرفها المؤتمر الدولي للتربية البيئية الذي عقد في جمهورية جورجيا السوفيتية عام 1977 على أنها: "البيئة هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى، ويمارس فيه علاقته مع إخوانه البشر"<sup>19</sup>. كما عرفتها أيضاً معاهدة لوغانو لعام 1993 المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار الناتجة عن الأنشطة الضارة بالبيئة بالقول: "هي تلك الموارد الطبيعية الحيوية وغير الحيوية، مثل الهواء والماء والتربة والحيوانات

والنباتات، والتفاعل بين نفس العوامل والملكية التي تشكل جزءاً من الإرث الثقافي والجوانب المميزة للمناظر الطبيعية".<sup>(20)</sup>

وبناءً على التعريفات السابقة، يمكن القول: إن التعريفات جميعها تتفق على أن البيئة تشمل كل ما يحيط بالإنسان من كائنات حية وغير حية، في الإطار الذي يمارس فيه نشاطاته المختلفة، وهذه العناصر تتفاعل فيما بينها، وتؤثر وتتأثر ببعضها البعض مما يشكل نظاماً بيئياً لتلك الكائنات، تتعايش معاً في تفاعل مستمر.

والباحث يتفق مع التوجه نحو التوسع في مفهوم البيئة الذي سيتبعه التوسع في مجال الحماية القانونية لها، فهو أمر محمود، فقاعدة الحماية القانونية للبيئة تنطلق من حماية البيئة نفسها من أي خلل يوتر في توازنها أو يحدث تغييراً في نظامها الطبيعي، أو أي تبيد في مواردها أو تهديد على مكوناتها مما قد يؤثر على التوازن الإيكولوجي، وأن الهدف الأساسي من التنظيم القانوني المذكور هو حماية البيئة في ذاتها ولذاتها، فحماية البيئة من التلوث هو أمر قانوني وعلمي وواقعي، وخاصةً أن التلوث البيئي هو ضرر آني وأغلبه مستقبلي لا يظهر أثره إلا بمرور الزمن، لذا يستوجب وضع معيار ومفهوم قانوني من ومتسع ومنظور، ليشمل كافة الأنشطة التي نتج عن الفعل البشري نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي المعاصر.

#### الفرع الثالث: ماهية البيئة وفقاً للمنظور الإسلامي:

تُعتبر البيئة من القضايا الجوهرية التي تشغل اهتمام العالم اليوم، حيث تتداخل تحدياتها مع مختلف القضايا الاجتماعية، والاقتصادية والصحية، وفي هذا السياق، تؤدي الشريعة الإسلامية دوراً محورياً باعتبارها إطاراً شاملاً لمعالجة قضايا البيئة، إذ لا تقتصر البيئة في الإسلام على كونها مجرد مساحة جغرافية، بل هي نظام متكامل يعكس عظمة الخالق ويتطلب مسؤولية كبيرة من الإنسان في الحفاظ عليها، حيث تسعى الشريعة الإسلامية إلى تحديد العلاقة بين الإنسان والبيئة، معززةً قيم الاحترام والرفق بالكائنات الحية، محذرة من الإسراف والإفساد.

وأما عن مفهوم البيئة في السياق الإسلامي، فمن الملاحظ أنه لم يُستخدم مصطلح "البيئة" في القرآن الكريم والسنة النبوية بالمعنى المعاصر الذي نعرفه اليوم، ولكن جاءت كلمة "الأرض" مرادفة للدلالة على البيئة، كما أن العديد من الآيات القرآنية تناولت مسائل البيئة بالمعنى دون النص الصريح، كما يتميز مفهوم البيئة في الإسلام بالشمولية، حيث يضم جميع مخلوقات الله

تعالى، من الإنسان والجنان إلى البحار والأنهار والجبال والنباتات، والحيوانات، والتي سَخَّرَهَا اللهُ تعالى لخدمة الإنسان، وحثه بالحفاظ عليها كجزء من الملكية العامة،<sup>21</sup> إذ حث الله تعالى الإنسان على التفكير والتأمل في الكون لفهم أهميته وقيمه، كما جاء في قوله تعالى ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ تَبْصِرَةً وَذِكْرَى لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ﴾ [ق:7-8]، كما أكد الله تعالى أن من أحد مظاهر عبادته الحفاظ على البيئة التي خلقها للصالح العام، ذلك أن البيئة هي المحيط الطبيعي الذي يكتنف مخلوقات الله الحية وغير الحية، التي تدخل تحت قوله تعالى ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ﴾ [لقمان:11] التي تنظم علاقتها بتفاعل وتكامل في إطار السنن الكونية والنواميس الإلهية، التي تعد ميزاناً ضابطاً لتصرفات المستخلف في التسخير والتعمير، كما أن هذه الآية الكريمة تجمع ما بين البيئة الطبيعية الحية وغير الحية وما اكتشف منها وما لم يكتشف، وهو ما يتوافق مع المعنى الإصلاحي والقانوني للبيئة في المفهوم المعاصر الذي يجمع ما بين العناصر الحيوية وغير الحيوية لتعريف البيئة.

وإذا ما تتبعنا إشارات القرآن الكريم في كل ما له صلة بالبيئة والطبيعة وعناصرها، نجد أنها تتصل بوجود الإنسان المادي والمعنوي، لأن منفعتها إما مادية كطعام وشراب فيحفظ فيها بقاؤه، وإما معنوية مرتبطة بالمظهر الخارجي كزينة وبهجة له<sup>(22)</sup> لذا فإن الشريعة الإسلامية اشتملت على ألفاظ ودلائل ترشد إلى معانٍ متعلقة بالبيئة<sup>(23)</sup> باعتبارها المكان الذي يعيش فيه الإنسان، ويحصل منه على احتياجاته ويؤدي الدور المنوط به في عبادة خالقه، ويمارس فيه أعماله، فالبيئة وفقاً للمنظور الإسلامي ليست مجرد محيط طبيعي، بل هي أيضاً جزء من العبادة لله، لأنها تمثل النظام الكوني الذي خلقه الله للحفاظ على التوازن في حياة المخلوقات الحية وغير الحية، فالإسلام قدّم مفهوماً شاملاً للبيئة، حيث يُنظر إلى الكون كخلق إلهي متكامل، ومن هنا نجد أن الشريعة الإسلامية اعتنت بوضع مبادئ وأحكام تهدف إلى الحفاظ على البيئة باعتبارها المكان الذي يعيش فيه الإنسان ويؤدي فيه مهامه تجاه الله والخلقة<sup>24</sup>.

وفي ذات السياق استخدم القرآن الكريم مصطلحات تعبر عن التلوث والإضرار بالبيئة بتعابير أخرى، وأقربها إلى أداء معنى التلوث استعماله لكلمة الفساد بمعناه العام، وهو لا يقف عند المدلول الأخلاقي للكلمة، بل تشمل الإخلال بنظام الطبيعة، كما عبر القرآن الكريم عن الاختلال البيئي بعبارة أخرى هي "تغيير خلق الله"، والتلوث يجمع المعنيين القرآنيين السابقين، فهو من جهة تغيير

لخلق الله في صورته ومظهره، ومن جهة أخرى إفساد وإرباك للوضع السليم الذي خلق الله عليه الأشياء في حقيقته ومعناه، واستعمال القرآن لمصطلح الفساد يأتي بمعنى الاختلال والاضطراب الذي يحدثه الإنسان في نظام الأشياء الذي ورد بشكل متكرر في آيات عديدة، ومنها قول الله تعالى ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ [البقرة: 205]، وكما ورد أيضاً في حديث رسول الله ﷺ حينما نبه أصحابه لأهمية البيئة ومواردها كوسيلة للخير والنفع وليس مصدراً للفساد والضرر لقوله ﷺ «ابشروا وأملوا ما يسرُّكم، فوالله ما الفقر أخشى عليكم، ولكن أخشى عليكم أن تبسط عليكم الدنيا كما بسطت على من كان قبلكم، فتَنَافَسُوهَا كما تَنَافَسُوهَا، وتُلْهِيَكُمُ كَمَا أَلْهَتْهُمُ»<sup>25</sup> فوفقاً لهذه الآية والحديث الشريف وغيرها ذات الصلة تؤكد ما ليس فيه مجال للشك أن للبشر يداً في تلوث البيئة وإفسادها، وهو مما حذر منه الإسلام في العديد من النصوص القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة بحثه على الاستقامة والاعتدال وفقاً لشرع الله ومنهجه لصالح حياة الناس والبيئة التي يعيش فيها.<sup>26</sup> ومنها قوله تعالى ﴿وَإِنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام: 153] فهذه الآية الكريمة تؤكد على لزوم ما جاء به الشرع أمراً ونهيّاً وهو ما يتناقض مع الآيات القرآنية العديدة التي تحت على النهي في إفساد الأرض أو تخريبها.<sup>27</sup>

كما اعتبر بعض العلماء الأجلاء أن حفظ البيئة يعد من المقاصد الكلية للشريعة الإسلامية إلى جانب الضروريات الخمس (حفظ الدين والنفس والنسل والمال، والعقل)، وهي تمثل الأساس الذي يُبنى عليه نظر الاجتهاد وتقييم الواقع، مما يعزز من قدرة الشريعة على التعامل مع القضايا المعاصرة، بما في ذلك حماية البيئة كامتداد لمبدأ حفظ هذه الضروريات في ظل التحديات الحديثة والصراعات على الموارد الطبيعية، إذ إن الإخلال بهذه المقاصد يؤدي إلى ضعف الاستفادة من الأرض وتحقيق الاستغلال في عمارتها وحفظه،<sup>28</sup> فإفساد البيئة بشكل متسارع كما هو الحال اليوم يُعد عائقاً كبيراً أمام تحقيق الاستغلال في الأرض وعمارتها، كما أن التلوث البيئي والتغيرات المناخية وما تسببه من كوارث تُزهق الأرواح يتناقض مع مقصد الشريعة في حفظ النفس، بالإضافة إلى ذلك، فإن استنزاف الموارد الطبيعية واعتبارها رأس مال طبيعي، والحروب التي تُشن للسيطرة عليها، وما يترتب على ذلك من فقر وتشريد، يتعارض مع مقاصد حفظ المال والنسل، علاوة على ذلك، فإن الوعي بطبيعة البيئة وقدرتها وسلوكيات التعامل معها

بحكمة ومسؤولية يساهم في حفظ العقل من الانزلاق في الأنانية والنفعية التي تؤدي إلى تدمير الأرض وإهلاك الحرث والنسل<sup>28</sup>.

وكما هو معلوم أن الإسلام يتعامل مع المصطلحات بكثير من المرونة حيث احترام علماء المسلمين قضية المصطلحات وأوكلوها إلى الجهود البشرية التي تتناسب مع المتغيرات ومستجدات الزمان وتقلب الظروف والأحوال باعتباره ديناً صالحاً لكل زمان ومكان، وهم أيضاً من عبّروا عن هذا الفهم العميق بالعبارة الشهيرة (لا مشاحة في المصطلحات)، لذا لا فضاضة بأن لا نجد تعريفاً إسلامياً جامعاً ومانعاً لمصطلح البيئة كما هو متداول في هذا العصر الحديث تناغماً وتجانساً مع ما تشهده البشرية من تطور على مجار تقلب العصور، وإنما نجد مرادفات كثيرة للمعنى المقصود من البيئة في الوقت المعاصر باعتبار أن الإسلام ينظر إلى الكون على أنه من خلق الله كما أسلفنا، ويندرج تحت مظلة هذا التصور الشامل جميع مخلوقات الله تعالى بدءاً من الإنسان نفسه إلى خلق الأرض والسماء وما بها وما عليها من نبات وحيوان وماء وسهول وجبال وغابات وصحاري، وما يدب على ظهر الأرض من أنعام ومواشي وطيور، فهي بمجملها قد سخرها الله عز وجل لإعمار هذه الأرض كأمانه قد حملها الإنسان ورضى بها لقوله تعالى ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: 72]

وعلى هذا الأساس فإننا نستطيع القول: إن البيئة في الإسلام تعني التوازن بين الإنسان والطبيعة، وتقوم على مبدأ أن كل شيء في الكون مسخر لخدمة الإنسان، ولكن الإنسان أيضاً مكلف بالمحافظة عليها وعدم إفسادها أو الإضرار بها.

**المطلب الثاني: أوجه الربط والتشابه بين تعريف البيئة في الإسلام والمفاهيم البيئية المعاصرة:**

من خلال ما تقدم ذكره، يُمكننا القول بأن كلاً من المفهوم المعاصر والإسلام للبيئة يشتركان في التأكيد على أهمية التوازن والمسؤولية، والاستدامة في التعامل مع الموارد الطبيعية، ويظهر الربط بين المفهومين من خلال النظرة التكاملية التي تُركز على حماية النظام البيئي كجزء من المسؤولية الملقاه على عاتق الإنسان سواء أمام الله تعالى والطبيعة، أو أمام المجتمع بهدف الحفاظ على الحياة بشكل عام، فكل المفهومين يشددان على ضرورة الحفاظ على التنوع

البيولوجي وضرورة احترام النظام البيئي، مما يعكس تكاملاً في الأهداف والالتزامات تجاه حماية الكوكب وضمان استدامة الحياة للأجيال الحالية و القادمة.

ومن أهم وأبرز أوجه الترابط بين التعريفين نذكر:

أولاً: الشمولية: يعتمد كلا التعريفين على مفهوم شامل للبيئة يتضمن العوامل الطبيعية والاجتماعية، فالتعريف المعاصر للبيئة يشمل جميع عناصر البيئة الحية وغير الحية التي تتفاعل مع بعضها البعض، وفي المقابل فإن التعريف الإسلامي للبيئة يعكس نفس الشمولية من خلال تأكيد على تفاعل الإنسان مع جميع مخلوقات الله، خالق كل شيء في الكون، والإنسان جزء من هذا النظام البيئي الشامل، والقرآن الكريم يقدم تصوراً عن الكون والبيئة كخلق إلهي متكامل ومتوازن، كما يتضح من قوله تعالى ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [السجدة: 4]، وهذه الآية تدل على أن الخلق ليس فقط مقتصرًا على الإنسان، بل يشمل كل مكونات الطبيعة والكون، فكل شيء مخلوق بحكمة وتوازن، وهو ما يتطابق مع التعريف العلمي الشامل الذي يضم كافة مكونات البيئة.

ومن جانب آخر تبرز أوجه التشابه بين نظرة الإسلام والمجتمع الدولي المعاصر الى البيئة ككلية متكاملة، حيث يعتبر كلاهما أن الإنسان جزء من البيئة وليس كائناً منفصلاً عنها، فالعلاقة بين مختلف عناصر البيئة هي علاقة تفاعلية، مما يجعل المحافظة على التوازن البيئي أمراً حتمياً وضرورياً.

ثانياً: المسؤولية: تأتي المسؤولية تجاه البيئة في العصر الحديث على عدة مستويات وهي: الأفراد، والمجتمعات، والحكومات، والمنظمات الدولية، وتشمل هذه المسؤولية حماية الموارد الطبيعية، والحد من التلوث، وتقليل الانبعاثات الضارة، وضمان استدامة البيئة للأجيال القادمة، وهو ما أكدته العديد من السياسات والمعاهدات والمواثيق الدولية ذات الشأن مثل اتفاقية باريس حول المناخ لعام 2015 واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ عام 1992، واتفاقية التنوع الحيوي لعام 1992، وغيرها، التي توضح جميعها الالتزام العالمي تجاه التغير المناخي والحفاظ على الموارد البيئية، وأما المسؤولية البيئية في الإسلام فهي قائمة على فكرة الاستخلاف في الأرض، مما يستوجب معها مسؤولية خاصة تجاه البيئة وتتجلى بوضوح في العديد من الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة، فالقرآن الكريم يعتبر الإنسان خليفة الله في الأرض، لقوله

تعالى ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: 30]، وفي هذا الصدد ذكر صاحب الظلال في تفسير هذه الآية إن (المشيئة الإلهية أرادت أن تسلم هذا الكائن الجديد أمور الأرض لإبراز مشيئة الخالق في الإبداع والتكوين والتركيب والتحليل لكشف ما في الأرض من إمكانات وكنوز وخيرات، وتسخير كل هذا للمهمة الكبرى وهي عمارة الأرض وذلك بسبب ما وهب لهذا الكائن من طاقات)،<sup>29</sup> وعلى هذا الأساس فإن مقصد خلافة الإنسان في الأرض تعني بكل وضوح أن يكون الإنسان سيداً في هذا الكون وليس سيداً له، وعليه فإن ملكية الإنسان للموارد الطبيعية في هذا الكون هي ملكية منفعة لا ملكية رقبة، فالمال هو مال الله والبشر جميعاً هم عباد الله،<sup>30</sup> وهذا المفهوم يعزز دور الإنسان كمسؤول عن إعمار الأرض والحفاظ عليها، ففي السنة النبوية الشريفة وردت عدة أحاديث تعزز فكرة الإصلاح والاهتمام بالأرض والمحافظة على الموارد، مما يتوافق مع المفهوم الحديث للاستدامة البيئية، ومنها قوله صلى الله عليه وسلم "من أحيا أرضاً ميتة فهي له"<sup>31</sup>

وتبرز نقطة التشابه في المسؤولية، في أن كلاً من التعاليم العلمية المعاصرة والإسلامية تعتبر الإنسان مسؤولاً عن حماية البيئة، ففي الإسلام، يُنظر إلى هذا الدور على أنه تكليف إلهي، بينما في العصر الحديث يُفهم من منطلق المسؤولية الجماعية والفردية تجاه المجتمع والبيئة، وفي ذات الوقت يتضمن التعريف المعاصر مفهوم الاستدامة، الذي يتطلب من الإنسان مسؤولية حماية البيئة، وفي الإسلام، يُعتبر الاستخلاف مسؤولية عظيمة، مما يعكس نفس فكرة المحافظة على البيئة.

ثالثاً: العلاقة بين الإنسان والبيئة: إن البيئة والإنسان في المفهوم المعاصر مرتبطان بعلاقة تكاملية، حيث يعتمد الإنسان على الموارد الطبيعية للبقاء والنمو، وفي المقابل، فإن تصرفاته تؤثر بشكل مباشر على صحة النظام البيئي، فعلى سبيل المثال، الأنشطة البشرية مثل الزراعة والصناعة والبنية التحتية تؤثر على جودة الهواء والماء، والتربة، لذلك، أصبح تحقيق التوازن بين استغلال الموارد الطبيعية والبيئية وحمايتها مبدأً أساسياً في المفاهيم العلمية الحديثة والمعاصرة. فالقرآن الكريم أكد على العلاقة التكاملية بين الإنسان والبيئة من خلال مفهوم الإعمار لقوله سبحانه وتعالى "﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾ [هود: 61]، وهذا يعني أن الإنسان مكلف بتعمير الأرض والانتفاع من مواردها بشكل

رشيد دون إسراف أو فساد، بالإضافة إلى ذلك، هناك توازن دقيق في النظام البيئي الذي خلقه الله ويجب على الإنسان الحفاظ عليه، كما جاء في قوله تعالى ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾ [الرحمن: 7]، وفي ذات الوقت حث الإسلام على تشجير الأرض وزراعتها ونهى عن تقطيعها وعقرها لغير حاجة لما فيها منافع جمة من تلطيف الهواء والمناخ، وذلك تأكيداً لقول الرسول الكريم ﷺ " ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة" <sup>32</sup>، وهذا ما يتوافق في الوقت الحاضر مع حث المجتمع العلمي والدولي على ضرورة الحفاظ على الأشجار والغابات التي تعتبر المساهم الأول للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتلعب دوراً في توازن غازات الجو عبر عملية التمثيل الضوئي. <sup>33</sup>

كما تتجلى نقاط التشابه في هذا السياق، من حيث إن كلاً من التعاليم الإسلامية والمفاهيم العلمية المعاصرة تؤكد على أن العلاقة بين الإنسان والبيئة هي علاقة تكاملية، فالإنسان يعتمد على البيئة لتلبية احتياجاته الأساسية، وفي المقابل، يتحمل مسؤولية الحفاظ على التوازن البيئي وعدم الإضرار به، إذ تؤثر العوامل البيئية على حياة الإنسان، وفي ذات الوقت، يؤثر سلوك الإنسان على البيئة، وفي السياق الإسلامي، تُعتبر هذه العلاقة قيمة أخلاقية، حيث يتم التأكيد على احترام البيئة كجزء من العبادة لله.

#### المبحث الثاني: مبادئ الشريعة الإسلامية لحماية البيئة.

ترتكز التدابير الإسلامية لحماية البيئة على منظومة متكاملة من الأحكام الشرعية والمبادئ العامة التي تبلورت تدريجياً في الفقه الإسلامي، من خلال اجتهادات الفقهاء واستنباطهم للأحكام من النصوص الشرعية الكلية، ومقاصد الشريعة، وقواعد علم أصول الفقه. ولا تندرج هذه المنظومة بأكملها ضمن القواعد الفقهية بالمعنى الاصطلاحي الدقيق، إلا أنها شكّلت إطاراً تأصيلياً واضحاً لتنظيم علاقة الإنسان بالبيئة، وحماية الموارد الطبيعية من الإفساد والاستنزاف. وفي هذا المبحث، سيتم استعراض أبرز هذه الأحكام والمبادئ وفقاً للمطالب التالية.

#### المطلب الأول: قواعد الشريعة الإسلامية النازمة لحماية البيئة:

تقوم الشريعة الإسلامية على منظومة من الأحكام الشرعية والمبادئ العامة التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الإنسان والبيئة، من خلال تنظيم سلوك الأفراد في تعاملهم مع الطبيعة، وحماية الموارد الطبيعية من الاستنزاف والتلوث، وانطلاقاً من مبدأ الاستخلاف، حمّل الإسلام

الإنسان مسؤولية إعمار الأرض وصونها، ونهاه عن الإفساد فيها، مؤكداً على ترشيد استهلاك الموارد، ومنع الإضرار بها، وتحقيق العدالة في الانتفاع بها، مما أسس لفقه بيئي شامل لحماية البيئة

ولا تندرج هذه المنظومة بأكملها ضمن القواعد الفقهية بالمعنى الاصطلاحي الدقيق، إلا أنها تشكل في مجموعها إطاراً تأصيلياً متكاملًا لحماية البيئة والمحافظة على مواردها، بما يعكس تقاطعاً واضحاً مع المبادئ الدولية المعاصرة لحماية البيئة وتحقيق الاستدامة.

ومن أبرز القواعد والأحكام الفقهية التي أسست إلى فقه بيئي شامل لحماية البيئة نذكر:  
الفرع الأول: قاعدة الأمور بمقاصدها :

تعني هذه القاعدة أن جميع الأفعال التي يُثاب أو يُعاقب عليها الإنسان تُحسب بناءً على نية الفاعل، أي وفقاً لقصد الشخص من فعلها أو تركها، فإذا كانت النية في فعل أو ترك شيء هي طاعة لله تعالى، فإنه يُثاب عليها، وبناءً على ذلك، تُعتبر الأعمال المباحة التي لا يهدف أصحابها من خلالها إلى الإضرار بالبيئة أعمالاً صالحة ومثاباً عليها، حتى وإن تسببت في بعض الضرر بشرط أن يكون ذلك الضرر غير مقصود، ومع اكتشاف هذا الضرر يجب التوقف عن هذا الفعل، ومن جهة أخرى، إذا كانت النية موجهة إلى إصلاح البيئة ورعايتها، فإن صاحبها يُثاب عليها حتى وإن لم يتمكن من القيام بأي فعل، فنية الإصلاح قد تحول العادات المرتبطة بالبيئة إلى عبادات،<sup>(34)</sup> فالحفاظ على البيئة يُعد من المقاصد الشرعية، حيث يُحث المسلمون على حماية الأرض والموارد الطبيعية كجزء من مسؤوليتهم تجاه خلق الله، وفي الوقت ذاته، تدعو الشريعة الإسلامية إلى الاعتدال وعدم الإسراف في استهلاك الموارد، مع التركيز على تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات الأفراد وحماية البيئة.

الفرع الثاني: قاعدة لا ضرر ولا ضرار :

وهي قاعدة كلية تستنبط منها العديد من القواعد الفرعية، إذ يقصد بالضرر إلحاق المفسدة بالآخرين، ويقصد بالإضرار مقابلة الضرر بالضرر،<sup>(35)</sup> وهذه القاعدة الكلية تؤكد أن الضرر لا يجوز إلحاقه بالآخرين، وأن الرد على الضرر لا يكون بإيقاع ضرر مماثل، كما يتضح من قوله تعالى ﴿لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: 85]، وتعد هذه القاعدة من أهم القواعد الفقهية التي لها ارتباط مباشر بحماية البيئة، فهي بمفهومها

العام تهدف إلى تحصيل المقاصد وتقديرها بدفع المفساد أو تخفيفها، والضرر هو إلحاق مفسدة مطلقة، والإضرار هو إلحاق مفسدة بالغير لا على وجه الجزاء المشروع، وهو مقابلة الضرر بمثله، ومقتضى القاعدة أنه لا ينبغي إتيان السلوك الذي يسبب الأذى والضرر في المال أو النفس، ويتحقق الضرر البيئي بالتعدي المباشر أو غير المباشر من خلال إفساد العناصر البيئية التي تلزم لوجود وبقاء المصلحة المصونة، كإفساد أو تلويث الهواء أو الماء أو التربة الذي ينشأ عنه هلاك المزروعات أو الحيوانات أو الإنسان، فذلك ضرر يجب منعه وفقاً لقاعدة (الضرر يزال)<sup>(36)</sup> ووفقاً لهذه القاعدة، يجب إزالة الضرر ومنعه، حتى لو كان الفعل مشروعاً كتشغيل مصنع، طالما أن هناك ضرراً بيئياً يصاحبه، وتستند هذه القاعدة أيضاً إلى مبدأ "درء المفساد أولى من جلب المصالح"، حيث يُفضل منع الضرر على تحقيق النفع<sup>37</sup>.

وكما أن من هذه القاعدة الأصولية يتفرع العديد من القواعد الفقهية الفرعية، منها قاعدة المشقة تجلب التيسير، والضرر يزال بقدر الإمكان، والضرر لا يزال بضرر مثله، والضرر الأشد يزال بالضرر الأخف، وقاعدة درء المفساد مقدم على جلب المنافع<sup>38</sup>. فجميع هذه القواعد ترتبط بحماية البيئة من خلال مراعاة المرافق العامة والخاصة، وتجنب وقوع الضرر أو الحد منه.

#### الفرع الثالث: مبدأ الاستخلاف المؤقت في الكون:

يقضي مبدأ الاستخلاف المؤقت في الإسلام على أن الإنسان خُلق ليكون خليفة الله على الأرض، ومسؤولاً عن إدارة شؤونها وفق تعاليم الله تعالى، فالإنسان لا يمتلك الأرض ومواردها ملكية دائمة، بل هو وكيل مؤتمن لفترة زمنية محددة، يُطالب خلالها بالحفاظ على الموارد البيئية وتنميتها واستثمارها بشكل حكيم، كما جاء في قوله تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود: 61]. ويشمل هذا المبدأ مسؤولية الإنسان عن عمارة الأرض وحمايتها، وفق مفهوم "العمارة" في الإسلام، الذي يفرض على الإنسان استغلال الموارد دون الإضرار بالنظام البيئي أو استنزافها، بما يحقق التوازن البيئي والاستدامة<sup>39</sup>، واستناداً إلى هذا المبدأ، يمكن للمجتمعات الإسلامية تبني سياسات بيئية مستمدة منه، مثل تشجيع الزراعة المستدامة، والحد من التلوث، وحماية الموارد المائية والغابات، وذلك من خلال برامج تعليمية وتوعوية قائمة على القيم والأحكام الشرعية الموجهة لسلوك الإنسان تجاه البيئة، وتشمل هذه القيم: المحافظة على مكونات البيئة براً وبحراً وجواً ومياهاً، والاستغلال المعتدل للموارد دون إسراف أو تبذير،

وتعزيز الجماليات البيئية كما في قوله ﷺ: «إن الله جميل يحب الجمال، والكبر بטר الحق وغمط الناس». 40 وهذه القيم وغيرها تركز على تنمية الخلق البيئي لدى الناس من خلال توجيه سلوكه في تعامله مع البيئة بمؤثراتها البشرية من أجل حماية النظام البيئي بمفهومه الشامل، 41 وكثيرة هي الشواهد القرآنية على ذلك كقوله تعالى في سورة النحل من الآية 10 --14 التي أكدت على أنّ هذا الكون ببحره وأرضه وسمائه وما بينهما مسخر للإنسان ويتوجب عليه العمل للحفاظ عليها لإعمارها من خلال الاستكشاف والبحث العلمي والتجربة الفاعلة. 42

وفي السياق المعاصر، يؤكد القانون الدولي البيئي على مبدأ الاستدامة، الذي يهدف إلى استخدام الموارد الطبيعية بطريقة تحفظها للأجيال القادمة، ويعكس المسؤولية الجماعية بين الدول والأفراد لتجنب الإضرار بالبيئة أو استنزاف مواردها، وقد أكدت العديد من المعاهدات والمواثيق الدولية على هذا المبدأ، مثل اتفاقية باريس للمناخ (2015)، واتفاقية التنوع البيولوجي (1992)، وغيرها، التي تعتبر الأرض ملكية مشتركة يجب المحافظة عليها بالتعاون الدولي، فوفقاً للقانون الدولي البيئي، تستند المسؤولية إلى مبدأ "المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة"، الذي يلزم الدول باتخاذ تدابير لحماية البيئة وفق قدراتها، كما ورد في إعلان ريو (1992) واتفاقية باريس (2015). وتشمل هذه المسؤولية الإجراءات الوقائية للحد من الضرر البيئي، وفرض الجزاءات القانونية، على الدول أو الشركات بما في ذلك التعويض المالي والإجراءات الإصلاحية لإزالة آثار التلوث.

ويبرز هنا التوازي بين القانون الدولي البيئي والإسلام الذي يعتبر الإنسان مستخلفاً على موارد الأرض وثرواتها، وملزماً بالحفاظ عليها بما يتوافق مع حق الأجيال القادمة، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [البقرة: 36]. وهذا يقتضي الحفاظ على البيئة وصيانتها وحفظها وعدم الإسراف والجور في استغلال مواردها. 43

كما يعد مبدأ المسؤولية والجزاء من الركائز الأساسية لحماية البيئة، إذ يتفق كل من التشريع الإسلامي والقانون الدولي البيئي على ضرورة الحفاظ على التوازن البيئي وفرض العقوبات على من يفسده. امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف: 56]، ففي الإسلام، تُعد الجرائم البيئية انتهاكاً أخلاقياً وروحياً، يُحاسب عليه الإنسان دنيوياً وأخروياً، من خلال سلطتي الترغيب والعقاب، كما حث الإسلام على غرس الأشجار باعتبارها صدقة جارية،

كما ورد في الحديث الشريف: «من أحيا أرضاً ميتة فهي له»<sup>44</sup>، وفرض عقوبات على من يفسد في الأرض، كما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: 33]. ويكمل هذا مبدأ الضمان، الذي يلزم المتسبب بالضرر البيئي بالتعويض عنه، ويُعزز الوقف الإسلامي كوسيلة فعالة لحماية الموارد الطبيعية، بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة.

الفرع الثالث: حكم إحياء الأرض الموات وأثره في حماية البيئة : يُقرّر الفقه الإسلامي حكم إحياء الأرض الموات بوصفه حكماً شرعياً جزئياً ثابتاً بالسنة النبوية، مفاده أن من قام بإحياء أرض موات غير مملوكة ولا مغتصبة، بالإصلاح الحقيقي لها كالسقي أو الزراعة أو الغرس أو البناء، اكتسب حق التملك عليها دون تمييز بين مسلم وغير المسلم<sup>45</sup>، ويُعد هذا الحكم من الأحكام الشرعية ذات البعد التنموي والبيئي، لما ينطوي عليه من تشجيع مباشر على استصلاح الأراضي المتدهورة وإدخالها في دائرة الإنتاج، والحد من مظاهر الإهمال والتصحّر المعاصر<sup>46</sup>.

وعلى الرغم من أن هذا الحكم لا يرقى إلى مرتبة القاعدة الفقهية بالمعنى الاصطلاحي، لارتباطه بفرع معيّن هو الأرض الموات، إلا أن دلالاته البيئية تتجاوز نطاقه الجزئي، إذ يعكس توجهاً شرعياً عاماً نحو تعزيز العمران، ومنع تعطيل الموارد الطبيعية، وتحقيق المنفعة العامة، وهي مقاصد تتقاطع بوضوح مع المفاهيم المعاصرة لإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة ومكافحة التصحر في القانون الدولي البيئي. وبذلك، يمكن النظر إلى حكم إحياء الموات باعتباره آلية شرعية عملية تسهم في تحقيق أهداف الاستدامة البيئية، من خلال إعادة دمج الأراضي غير المستغلة في الدورة البيئية والاقتصادية، بما يعزز الحق في التنمية ويحافظ على الموارد للأجيال اللاحقة.

الفرع الرابع : اعتبار البيئة جزءاً من التراث الإنساني المشترك:

يُعد اعتبار البيئة جزءاً من التراث الإنساني المشترك تعبيراً قانونياً معاصراً في إطار القانون الدولي البيئي، ويقوم هذا المفهوم على مبدأ التعاون الدولي، الذي يفرض على الدول تنسيق جهودها واتخاذ التدابير المشتركة لحماية البيئة، ولا سيما في القضايا ذات الطابع العابر للحدود، مثل التلوث البيئي، وإدارة الموارد الطبيعية المشتركة كالمياه العذبة، والغلاف الجوي، والغابات، والمحيطات<sup>47</sup>. حيث تتطلب هذه الموارد إدارة جماعية من قبل الدول لضمان

استدامتها، إذ إن غياب هذا التعاون قد يؤدي إلى استغلال مفرط أو سوء استخدام يتسبب في تدهور هذه الموارد، ومن هنا، نص القانون الدولي البيئي على ضرورة وضع سياسات مشتركة بين الدول، وتبادل المعلومات، والالتزام بالاتفاقيات الدولية لحماية هذه الموارد، 48 وبرزت فكرة التعاون الدولي في مجال حماية البيئة في إعلان ستوكهولم لعام 1972 المعني بالبيئة البشرية، حيث نصت المادة 24 من الإعلان على أن "تتعاون جميع البلدان كبيرها وصغيرها وبحسن نية وبروح من المشاركة في معالجة القضايا الدولية البيئية، ويعد التعاون من خلال الترتيبات المتعددة الأطراف أو الثنائية أو غير ذلك من الوسائل المناسبة أمراً ضرورياً للتحكم الفعال في الآثار البيئية الضارة الناتجة عن الأنشطة التي يتم إجراؤها في جميع المجالات ومنعها وتقليلها والقضاء عليها وبما يراعي سيادة الجميع مصالحه" 49 كما عزز هذا المفهوم إعلان "ريو ديو جينيرو" المعني بالبيئة والتنمية لعام 1992، في المبدأ السابع الذي أكد على أن التعاون الدولي يجب أن يتم بروح الشراكة العالمية من أجل حفظ وحماية واستعادة صحة وسلامة النظام الإيكولوجي للأرض، 50 في حين كرّست العديد من الاتفاقيات الدولية هذا المفهوم الدولي هذا المبدأ، كاتفاقية حماية التراث العالمي لعام 1972، في المادة السابعة، واتفاقية التنوع البيولوجي لعام 1993، في المادة الثامنة عشر، واتفاقية قانون البحار لعام 1982، وغيرها من الصكوك الدولية التي تؤكد الطابع الجماعي للمسؤولية عن الموارد البيئية المشتركة. 51.

ويتوافق هذا المفهوم القانوني المعاصر مع المبادئ الإسلامية العامة في التعامل مع البيئة، حيث رسّخ الإسلام مبدأ التعاون والتكافل وعدم الاحتكار في إدارة الموارد الطبيعية، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: 2]، كذلك، حث الإسلام على التعاون والتضامن في مواجهة الكوارث والمصائب الطبيعية، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [2: المائدة]، ودعا أيضاً إلى الاعتدال في استخدام الموارد وعدم الإسراف فيها، لقوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف: 31]، وفي هذا السياق، جاء الحديث الشريف لقوله ﷺ «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً» 52 ليؤكد على أهمية التعاون بين الناس من أجل تحقيق الصالح العام، وهو ما يتجلى أيضاً في شراكة البشر في الموارد الطبيعية كما جاء في الحديث النبوي الشريف ﷺ «الناس شركاء في ثلاثة: في الكلاً والماء والنار» 53.

وعليه، فإن التصور الإسلامي للموارد الطبيعية بوصفها مشاعاً نافعاً للبشرية يتقاطع مع المفهوم الدولي للبيئة كتراث إنساني مشترك، ويعزز مبدأ الاستدامة البيئية بوصفه مسؤولية جماعية وتراثاً عالمياً مشتركاً للإنسانية عابرة للأجيال والحدود.

#### الفرع الخامس: تحقيق التوازن البيئي بوصفه مبدأً شرعياً قابلاً للتأصيل الفقهي:

يُعد تحقيق التوازن البيئي مبدأً محورياً في القانون الدولي البيئي، وليس قاعدة فقهية بالمعنى الاصطلاحي، إذ تهدف المعاهدات والاتفاقيات الدولية إلى الحفاظ على استقرار النظم البيئية وضمان استمرارها في أداء وظائفها الحيوية، من خلال الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وحماية التنوع البيولوجي، والحد من التلوث، وقد تجسّد هذا المبدأ في عدد من الاتفاقيات الدولية، من أبرزها اتفاقية التنوع البيولوجي، التي ركزت على صون النظم البيئية واستخدام الموارد على نحو مستدام، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي سعت إلى تحقيق توازن مناخي من خلال الحد من الانبعاثات الضارة، واتفاقية مكافحة التصحر، التي هدفت إلى استعادة الأراضي المتدهورة، فضلاً عن اتفاقية ماربول الخاصة بحماية البيئة البحرية.

يعتبر التوازن البيئي حجر الزاوية في القانون الدولي البيئي، حيث تسعى المعاهدات والمواثيق الدولية البيئية إلى الحفاظ على استقرار النظم البيئية وضمان استخدامها بطريقة مستدامة، فمن خلال الالتزامات القانونية والتعاون الدولي والمبادرات الوطنية، يمكن تحقيق هذا التوازن الذي يعتبر ضرورياً لضمان بقاء البيئة صالحة ومستدامة للأجيال القادمة، ويعني توازن البيئة في القانون الدولي البيئي، المحافظة على استقرار النظم البيئية الطبيعية بحيث تتمكن من الاستمرار في أداء وظائفها الحيوية دون التعرض للاختلالات التي قد تهدد وجودها، وهذا التوازن يعتمد على الحفاظ على التنوع البيولوجي، وإدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام، والحد من التلوث وتحسين الظروف البيئية، كما يشمل التوازن البيئي الحفاظ على تفاعلات الكائنات الحية مع بيئاتها بطريقة تضمن استدامة الأنواع البيئية والموارد الطبيعية، وتناولت العديد من الاتفاقيات البيئية الدولية مفهوم التوازن البيئي التي تركز على الحفاظ على البيئة وتعزيز استدامتها، ومن أبرز هذه الإتفاقيات، اتفاقية التنوع البيولوجي لسنة 1992 (CBD)، التي تهدف إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، وتقاسم الفوائد الناشئة عن الموارد

الجينية بشكل عادل، حيث يشير الجزء المتعلق بالتوازن البيئي إلى ضرورة الحفاظ على النظم البيئية وضمان استدامتها، وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لسنة 1992 (UNFCCC)، التي أشارت إلى ضرورة تحقيق التوازن البيئي من خلال تقليل الانبعاثات الضارة التي تؤثر على الغلاف الجوي وتساهم في الحد من الاحتباس الحراري ودعم استدامة المناخ وموارد الأرض، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لسنة 1994 (UNCCD)، التي تهدف إلى مكافحة التصحر وتحقيق التوازن البيئي من خلال استعادة الأراضي المتدهورة وإدارة الموارد الطبيعية بطريقة تضمن استدامتها، واتفاقية ماريبول (MARPOL) لسنة 1973 التي تتعلق بحماية البيئة البحرية من التلوث، والتي ركزت على تحقيق التوازن البيئي من خلال تقليل التلوث الناتج عن الأنشطة البحرية<sup>54</sup>.

وأما في نظرة الإسلام فإنه لا يُعدّ تحقيق التوازن البيئي في الفقه الإسلامي قاعدة فقهية بالمعنى الاصطلاحي الدقيق لعلم القواعد الفقهية، إذ لا يندرج ضمن الضوابط الكلية المجردة التي تنطبق على فروع فقهية متعددة بصيغة جامعة مانعة، وإنما يُمثّل مبدأً شرعياً مستمداً من التصور الإسلامي للكون والإنسان والحياة، وقابلاً للتأصيل الفقهي من خلال النصوص الشرعية ومقاصد الشريعة وقواعدها العامة.

وينطلق هذا المبدأ من الرؤية الإسلامية التي تؤكد أن الكون خُلِقَ وفق نظام دقيق قائم على التوازن والانسجام، وأن هذا التوازن يشمل جميع مكونات الوجود، بما فيها العلاقة بين الإنسان والبيئة. وقد عبّر القرآن الكريم عن هذه الحقيقة الكونية تعبيراً واضحاً في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ﴾ [الرحمن: 7-8]، حيث تشير هذه الآيات الكريمة إلى أن كل شيء مخلوق بقدر وتوازن فالله تعالى رفع السماء وجعلها في نظام دقيق دون خلل أو اضطراب، مما يدل على إحكام خلق الكون وتوازنه، كما أن لوضع كلمة الميزان في هذه الآيات تأتي كرمز للعدل والتوازن، سواء في العلاقات الإنسانية أو في الكون والطبيعة، وأن أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ فهي أيضاً تحذير من تجاوز الحدود والإخلال بالتوازن، سواء كان ذلك في الحقوق والمعاملات أو في النظام البيئي الذي خلقه الله على أساس العدل، فالله سبحانه وتعالى خلق الكون في نظام متوازن، حيث تعمل جميع مكوناته بشكل منسجم دون خلل، مثل دوران الكواكب، ودورة المياه، والتوازن بين الكائنات الحية، وأن أي إخلال بهذا التوازن يؤدي إلى حدوث

مشاكل بيئية مثل ظاهرة التغير المناخي، والتصحر، والتلوث، وانقراض الكائنات الحية، وغيرها، فالإسلام بهذه الصورة يدعو إلى الاعتدال في استغلال الموارد وعدم احتكارها أو استنزافها من قبل فئة دون أخرى .

ومن هنا نرى بأن الإسلام دعي الى ضرورة الحفاظ على الميزان الطبيعي وعدم التجاوز فيه، والآيات الكريمة وضعت أساساً قرآنياً لمفهوم التوازن البيئي والاستدامة، حيث يربط الإسلام بين القوانين الكونية والميزان البيئي، ويؤكد على ضرورة عدم الإخلال بهذا التوازن للحفاظ على الكون الذي سُخر للإنسان بأمانة ومسؤولية، وأن أي سلوك بشري يؤدي إلى اختلال هذا التوازن، سواء عبر الاستنزاف المفرط للموارد، أو التلوث، أو الإفساد في الأرض، يُعد خروجاً عن مقتضى الأمانة والاستخلاف، ويترتب عليه فساد بيئي تتجلى آثاره في ظواهر معاصرة مثل التغير المناخي، والتصحر، وفقدان التنوع البيولوجي. ومن ثم، فإن التوازن البيئي في المنظور الإسلامي ليس توصيفاً علمياً محايداً، بل مبدأً معيارياً ملزماً يوجّه سلوك الإنسان في تعامله مع الطبيعة، وهذه المبادئ والمفاهيم تتفق مع المفاهيم الحديثة التي تؤكد على ضرورة الحفاظ على التوازن البيئي لضمان استدامة الحياة، وعليه فإن رعاية البيئة والحفاظ عليها واجب على كل إنسان، لأنه يجعلها قادرة على أداء وظائفها التي خلقها الله تعالى لها على النحو المطلوب، ومن الثابت أن واجب رعاية البيئة يقتضي واجب تنميتها والارتقاء بها ومنع تدهورها أو إفسادها أو تلوثها أو استنزاف مواردها، فواجب الرعاية هذا لا يقتصر على ذلك السلوك السلبي بعدم تدخل الإنسان في شؤون البيئة بالإفساد، بل يقتضي أيضاً سلوكاً إيجابياً، وهو التدخل لتنمية هذه البيئة وعناصرها وتكثيرها وتحسينها إلى أقصى حد يمكن أن يقدمه الإنسان، كما لا تقتصر هذه الرعاية على وقت السلم بل تمتد حتى إلى وقت النزاع المسلح والحرب، فالإسلام حينما شرع القتال لم يخالف مبدأه في حماية البيئة، بل سع إلى حمايتها حتى في أثناء الحرب، فعن ابن عباس قال « كان رسول الله ﷺ إذا بعث جيوشه قال: اخرجوا باسم الله قاتلوا في سبيل الله من كفر بالله، ولا تغدروا، ولا تغلوا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا الولدان، ولا أصحاب الصوامع»<sup>55</sup>.

وفي ذات السياق، أولى فقهاء الإسلام، البيئة اهتماماً بالغاً، معتبرين أن الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحقيق التوازن البيئي جزء أصيل من الالتزام الشرعي، فقد ترجموا نصوص الوحي من قرآن وسنة، إلى مبادئ عملية تنظم العلاقة بين الإنسان وموارد الأرض بما يضمن عدم

الإضرار بالبيئة والمجتمع، فعلى سبيل المثال، قدم الإمامان أبو حنيفة ومالك رحمهما الله أسسًا فقهية تحدد شرعية ممارسة الحقوق الفردية بما لا يؤدي إلى الضرر العام، وهو مبدأ أساسي في الوقاية البيئية الحديثة، كما أشار ابن قدامة إلى ضوابط واضحة تتعلق بالاستخدام المستدام للموارد المائية، خاصة في ما يتعلق باستخراج المياه الجوفية، مؤكدًا على أن الجار لا يحق له التأثير على بئر جاره أو المساس بحقوقه المائية، وهو ما يعكس فهمًا دقيقًا لمبدأ العدالة البيئية وحماية الموارد المشتركة.<sup>56</sup>

ومن هذا المنطلق، يتبين أن الأحكام والمبادئ الفقهية ذات الصلة بحماية البيئة، ولا سيما تلك التي تؤكد على الحد من الضرر، وترسيخ المسؤولية الجماعية في صون الموارد الطبيعية، تتوافق مع المعطيات العلمية الحديثة التي خلصت إلى أن الحفاظ على التوازن بين مكونات النظام البيئي، كالماء والهواء والتربة، يُشكّل الركيزة الأساسية لمنع التدهور البيئي والحد من آثار التغيرات المناخية، وعليه، فإن التراث الفقهي الإسلامي لا يقدم مجرد توجيهات أخلاقية عامة، بل يوفر إطارًا تأصيليًا وعمليًا متكاملًا لتحقيق الاستدامة البيئية، ويُشكّل مرجعية قابلة للاستثمار في صياغة السياسات البيئية المعاصرة الرامية إلى حماية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها للأجيال الحاضرة والمقبلة. وبناءً على ذلك، يُفهم التوازن البيئي في الشريعة الإسلامية بوصفه مبدأً كليًا مؤسسًا، تتفرع عنه أحكام فقهية متعددة، ويقوم بدور محوري في تنظيم علاقة الإنسان بالبيئة، بما ينسجم مع مقاصد الشريعة في حفظ النفس والمال والنسل، ويتقاطع مع المفاهيم الحديثة للاستدامة والعدالة البيئية، دون أن يُوصَف بوصفه قاعدة فقهية اصطلاحية مستقلة.

ومن ثمّ، يمكن القول: إنه على الرغم من اختلاف المرجعيات التي يستند إليها كلٌّ من الشريعة الإسلامية والقانون الدولي البيئي، إلا أن كليهما يلتقيان عند هدف جوهري مشترك يتمثل في حماية البيئة والحفاظ على توازنها. فحماية البيئة في التصور الإسلامي تُعدّ التزامًا دينيًا وأخلاقيًا نابعًا من مبدأ الاستخلاف، يُسأل عنه الإنسان بوصفه أمينًا على موارد الأرض، في حين يكرّس القانون الدولي البيئي هذه الحماية ضمن إطار قانوني ملزم، يحدّد المسؤوليات، ويقرّ آليات المساءلة والجزاءات والتعويضات بحق المخالفين، ويؤدي هذا التلاقي بين البعدين الأخلاقي والقانوني إلى تعزيز فاعلية منظومة الحماية البيئية، إذ يُسهم التكامل بين الشريعة الإسلامية

والقانون الدولي البيئي في دعم تطوير سياسات بيئية شاملة تجمع بين الإلزام القانوني والوازع القيمي، بما يضمن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، ويحفظ حقوق الأجيال الحاضرة والمقبلة في بيئة سليمة ومتوازنة<sup>57</sup>.

#### المطلب الثاني: المبادئ الدولية لحماية البيئة ومدى اتفاقها مع الشريعة الإسلامية:

شهد العالم في العقود الأخيرة اهتماماً متزايداً بالقضايا البيئية، نتيجة المخاوف من التغير المناخي واستنزاف الموارد الطبيعية والتلوث والتصحر وغيرها، وتزامن هذا مع تعزيز المبادئ البيئية المعاصرة التي تدعو إلى العدالة البيئية والمناخية وتحقيق الاستدامة، وفي هذا الإطار، يقدم الإسلام رؤية شاملة لحماية البيئة من خلال توجيهاته الشرعية التي تدعو للحفاظ على توازن النظام البيئي، والحد من الإسراف، وتحقيق العدالة، فالإسلام باعتباره ديناً عالمياً شاملاً، ينظر إلى علاقة الإنسان بالطبيعة من منظور تكليفي وأخلاقي، ويظهر هذا التوافق بين المبادئ الإسلامية والمفاهيم الحديثة إمكانية التعاون بين العلم والدين لمواجهة التحديات البيئية، كما تتماشى المبادئ المعاصرة مثل التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري مع قيم الإسلام في حماية البيئة والاستدامة، مما يسهل تطبيقها في الدول والمجتمعات المسلمة لتحقيق توازن بيئي مستدام، وتعزيز التعاون الدولي على أساس قيم مشتركة.

وفي هذا السياق، سنبحث في أوجه التوافق بين المبادئ البيئية المعاصرة والتعاليم الإسلامية، مع التركيز على دور القيم الإسلامية في حماية البيئة وتحقيق مفهوم الاستدامة، وكيفية تكاملها مع الجهود الدولية لمواجهة التحديات البيئية، ضمن الأفرع التالية.

#### الفرع الأول: مبدأ التنمية المستدامة (Sustainable Development) :

يعد مبدأ التنمية المستدامة من المبادئ المستحدثة في القانون الدولي البيئي، ويهدف إلى تحقيق التوازن بين احتياجات التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية، وقد اكتسب هذا المفهوم اهتماماً دولياً كبيراً بعد ظهور تقرير لجنة برونتلاند الصادر عام 1987 الذي صاغ أول تعريف حديث للتنمية المستدامة، حيث عرّفها على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"<sup>(58)</sup>، ويعكس هذا التعريف شمولية المفهوم، حيث يرتبط بحماية حقوق الأجيال المقبلة في الموارد الطبيعية والبيئة، مما يلزم الجيل الحالي بعدم استنزاف تلك الموارد بشكل يضر

بالمستقبل،<sup>(59)</sup> وأصبح مبدأ التنمية المستدامة محط اهتمام العديد من المعاهدات والمواثيق الدولية، أبرزها إعلان "ريو ديو جانيروس" المعني بالبيئة والتنمية لعام 1992 وأجندة 2030 للتنمية المستدامة وغيرها من المواثيق الدولية التي تبنتها الأمم المتحدة وصادقت عليها أغلب دول العالم، وهذه المعاهدات والمواثيق تؤكد على ضرورة الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، والحد من التلوث، ومكافحة التغير المناخي لضمان بيئة مستدامة للأجيال المقبلة، ومن خلال هذه الاتفاقيات الدولية، أصبحت التنمية المستدامة مبدأً قانونياً يلزم الدول والمنظمات بالعمل على حماية البيئة ضمن سياسات التنمية الاقتصادية.

وأما عن مفهوم التنمية في الإسلام وفقاً لما عرفها البعض من فقهاء الاقتصاد الإسلامي بأنها "عملية تطوير وتغيير بقدر الإمكان نحو الأحسن فالأحسن وتكون مستمرة وشاملة لقدرات الإنسان ومهاراته المادية والمعنوية تحقيقاً لمقصود الشارع من الاستخلاف في الأرض برعاية أولي الأمر ضمن تعاون إقليمي وتكاملي أممي بعيداً عن أي نوع من أنواع التبعية"<sup>60</sup>، بينما تعني التنمية المستدامة وفقاً للمنظور الإسلامي بأنها "طلب عمارة الأرض والتمسك بعقيدة الإسلام - عقيدة التوحيد والاستخلاف - وفق شرع الله بالقيام بالنشاط الإنتاجي المفضي للكسب الحلال في مناخ اقتصادي واجتماعي يتوفر فيه الإيمان والتقوى وسيادة القيم الإنسانية، وتجنب الحرام والاستغفار من ارتكابه، مما يرسل السماء مدراراً ويزيد، فيحقق الكفاية والحياة الطيبة للأفراد"

61

ويتضمن هذا التعريف ثلاثة عناصر أساسية للتنمية المستدامة من المنظور الإسلامي هي:

- 1- التخطيط والتنسيق الشامل: حيث تعد التنمية المستدامة عملية تخطيط متكاملة ومتعددة الأبعاد تقوم على التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الشاملة وبعدها البيئي.
- 2- الاستغلال الأمثل للموارد: فوفقاً للتعاليم الإسلامية، يتطلب استخدام الموارد الطبيعية بشكل لا يضر بتوازن البيئة، ويضمن حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية.
- 3- ضمان حق الأجيال الحاضرة واللاحقة في الموارد الطبيعية والارتقاء بالجوانب الكمية والنوعية للموارد.<sup>62</sup>

وعلى هذا الأساس تتميز التنمية من المنظور الإسلامي بالشمولية والتوازن والعدالة والكفاية والإنسانية، فالإسلام يدعو إلى تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات الإنسان والمحافظة على

موارد الأرض للأجيال القادمة، ويتمثل هذا المبدأ في أحكام الإسلام التي تحث على عدم الإسراف وعدم الفساد في الأرض، لقول الله تعالى ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأعراف: 31] فالاستهلاك المفرط يُعتبر إفساد في الأرض، ويتعارض مع مبدأ الحفاظ على التوازن البيئي، حيث ورد عن عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ مر بسعد رضي الله عنه وهو يتوضأ فقال «ما هذا الإسراف يا سعد؟ فقال: أفي الوضوء إسراف؟ قال: نعم، وإن كنت على نهر جار»<sup>63</sup> كما أن مفهوم "الوقف الإسلامي" هو مثال حي على التنمية المستدامة، حيث يتم تخصيص موارد معينة لخدمة المجتمع بصورة دائمة دون المساس بأصلها، وهو ما يعزز مبدأ استدامة الموارد، كما ترتبط التنمية المستدامة وفقاً للمنظور الإسلامي بمفهوم العمارة، حيث يُطلب من الإنسان إعمار الأرض واستخدام الموارد الطبيعية بطريقة لا تُخل بالتوازن البيئي الذي خلقه الله، فالإنسان مؤتمن على الموارد الطبيعية، وعليه أن يستخدمها بحكمة للحفاظ على توازن البيئة، وتحقيق التوازن بين الاستهلاك وحماية الطبيعة، وهذه القيم يمكن ربطها بشكل وثيق مع المفاهيم البيئية الحديثة التي تسعى إلى نفس الأهداف والمقاصد والمعنى<sup>64</sup>.

من هنا يتضح التوافق بين مفهوم وغاية أهداف ومقاصد التنمية المستدامة في المفهوم المعاصر مع التعاليم الإسلامية، فكل المفهومين يشتركان في غاية تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، وحماية البيئة والموارد الطبيعية للأجيال القادمة مع تلبية احتياجات الحاضر، ففي حين أن القانون الدولي يركز على الأطر القانونية والمؤسسية لتحقيق هذه الأهداف المكرسة في الاتفاقيات الدولية وأهداف الأمم المتحدة البيئية لضمان تحسين نوعية الحياة، فإن الإسلام يتفق مع هذا الهدف من خلال التأكيد على الاستخلاف والعمارة، و يقدم أسساً أخلاقية وروحانية لتحقيق الاستدامة من خلال الالتزام بأوامر الله وتجنب الفساد في الأرض، حيث يُعتبر الإنسان مؤتمناً على الموارد الطبيعية، ويجب عليه استثمارها وحمايتها دون الإضرار بها.

#### الفرع الثاني: الاقتصاد الأخضر (Green Economy) :

يعد الاقتصاد الأخضر أحد المفاهيم الحديثة التي اعتمدها المجتمع الدولي بهدف الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة، ووفقاً لتعريف برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، فالإقتصاد الأخضر يعني "الاقتصاد الذي يسعى إلى تحسين رفاه الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية، مع تقليل المخاطر والندرة البيئية بشكل كبير"،<sup>65</sup> في حين عرفت منظمة التعاون الاقتصادي

والتنمية (OECD) التمويل الأخضر بأنه "تمويل يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية مع ضمان استمرار الأصول الطبيعية في توفير الموارد والخدمات البيئية التي تعتمد عليها رفاهية المجتمعات"<sup>66</sup>.

وبهذا الوصف يمثل الاقتصاد الأخضر نموذجًا اقتصاديًا يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين رفاهية الإنسان وتعزيز العدالة الاجتماعية، مع الحد من الآثار البيئية السلبية للنشاط الاقتصادي، حيث يقوم هذا النموذج على استدامة استخدام الموارد الطبيعية، وتقليل التلوث والانبعاثات الكربونية، وتعزيز الطاقة المتجددة، بما يضمن رفاهية الإنسان على المدى الطويل وحماية الأجيال المقبلة من المخاطر البيئية. وقد أكد مؤتمر ريو+20 لعام 2012 على أهمية الاقتصاد الأخضر في دعم التنمية المستدامة وتشجيع تبني ممارساته ضمن الإستراتيجيات الوطنية، بما يشمل إدارة الموارد الطبيعية، ورفع كفاءة الطاقة، وتقليل التأثير السلبي على المناخ والبيئة<sup>67</sup>.

وأما الاقتصاد الأخضر من المنظور الإسلامي فيمكن تعريفه بأنه "نظام اقتصادي يسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، مع مراعاة البعد البيئي، والالتزام بالقيم الإيمانية والأحكام الشرعية التي تهدف إلى حماية البيئة، حيث يركز هذا المفهوم على تعظيم قيمة الموارد الاقتصادية، وتعزيز منافع السلع والمنتجات، والدعوة إلى الاستغلال الرشيد للموارد، والاستفادة المتعددة من المورد الواحد، مع التأكيد على منع الإسراف والتبذير والحفاظ على نظافة البيئة، حيث يتميز الاقتصاد الإسلامي في نظريته للاقتصاد الأخضر بارتباطه بالوحي والشرعية الإسلامية، مما يضيف بُعدًا إيمانيًا على التعامل مع الموارد الاقتصادية"<sup>68</sup>.

ويعتمد مفهوم الاقتصاد الأخضر في الإسلام على مجموعة من المبادئ الأساسية، أبرزها:

1. العدل في توزيع الموارد: فالإسلام يحظر الاحتكار ويشدد على التوزيع العادل للموارد بين جميع الناس.

2. الاستدامة في استخدام الموارد: إذ يؤكد الإسلام على عدم استنزاف الموارد الطبيعية، مع تشجيع الاستغلال الرشيد والمستدام لها.

3. الحفاظ على البيئة: فالإسلام يلزم المسلمون بالحفاظ على التوازن البيئي ومنع الإضرار بالبيئة، كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف: 56].

4. المسؤولية البيئية: حيث حث الإسلام على الاهتمام بالبيئة والعناية بها، كما جاء في الحديث الشريف «ما من مسلم يغرس غرسًا أو يزرع زرعًا، فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة، إلا كان له به صدقة»، مما يعزز مبدأ الاستدامة والاعتناء بالموارد الطبيعية<sup>69</sup>.

ومن هنا نجد أن الاقتصاد الإسلامي يمثل إطارًا عمليًا يحقق أهداف الاقتصاد الأخضر من خلال الاهتمام بالبيئة والإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية، وتعزيز التنمية المستدامة عبر ترسيخ القيم الإيمانية وتطبيق الأحكام الشرعية التي تهذب السلوك تجاه البيئة وتحافظ عليها، إذ يقوم تصور الاقتصاد الإسلامي على مجموعة عديدة من الأسس تشمل، (تعظيم قيمة الموارد الاقتصادية، والانتفاع الأمثل للسلع والموارد، والاستفادة من تعدد المنافع للمورد الواحد، وتطبيق مبادئ استدامة الموارد ومنع الإسراف، والحفاظ على نظافة الأرض والحد من النفايات، مع تشجيع إعادة التدوير)،<sup>70</sup> كما يسعى الاقتصاد الإسلامي لتحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وفق مبدأ الاعتدال وترتيب الأولويات في استخدام الموارد، إذ إن ما يميز الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصادات الأخرى هو ارتباطه بأحكام الشريعة الإسلامية، مما يمنح الموارد الاقتصادية بعدًا إيمانيًا ونظرة شمولية كبيرة للمستفيدين والموارد، بحيث يمكن تحويل مبادئه إلى قوانين وأدوات تنفيذية تحمي البيئة وتدفع الأفراد إلى الالتزام الذاتي بالتوجهات الشرعية.<sup>71</sup>

ومن خلال المقارنة بين مفهوم الاقتصاد الأخضر في الإسلام والمفاهيم البيئية الحديثة، تتجلى أوجه التوافق العميق بينهما على مستوى الأهداف والمقاصد، إذ يسعى كلا النظامين إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والبيئية، مع التركيز على الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان التنمية المستدامة، فالإسلام، وانطلاقًا من مبدأ التوازن والاعتدال، يدعو إلى الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية ويشدد على تجنب الإسراف والتبذير، مع التأكيد على أن يكون استغلال الموارد ضمن حدود الاحتياجات الأساسية، مراعيًا حقوق الأجيال القادمة، وهو ما يتوافق بشكل مباشر مع المبادئ الحديثة للاقتصاد الأخضر التي تسعى إلى تقليل الهدر وتحقيق الاستغلال المستدام للموارد، وعلى نحو آخر، وبينما يركز الاقتصاد الأخضر المعاصر على الأطر القانونية والمؤسسية لضمان حماية البيئة، يضيف الإسلام بُعدًا روحانيًا وأخلاقيًا من خلال الالتزام

بتعاليم الشريعة التي تنظم العلاقة بين الإنسان والبيئة، وتشجع على التعاون والعمل الجماعي في المحافظة عليها، إذ يعزز الإسلام مفهوم التكافل الاجتماعي والتضامن البيئي، معتبراً الإنسان خليفة الله في الأرض ومسؤولاً عن عمارتها وحمايتها، وهو ما يوسع نطاق المسؤولية البيئية ليشمل بعداً أخلاقياً وروحياً يعزز ويثري الجهود المعاصرة لتحقيق الاستدامة.

#### الفرع الثالث: الاقتصاد الدائري (Circular Economy):

يعتبر الاقتصاد الدائري مفهوم حديث يركز على التحول من نموذج الاقتصاد الخطي التقليدي، الذي يقوم على الاستخراج، التصنيع، والرمي، إلى نموذج يعتمد على إعادة الاستخدام، والإصلاح، والتدوير، ويهدف الاقتصاد الدائري إلى الحفاظ على القيمة القصوى للمنتجات والمواد والموارد لأطول فترة ممكنة، وتقليل النفايات والتلوث، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة<sup>72</sup>.

ويعرف الاقتصاد الدائري في الفقه المعاصر على أنه "نظام اقتصادي يهدف إلى الحفاظ على القيمة القصوى للمنتجات والموارد لأطول فترة ممكنة، وتقليل النفايات والتلوث إلى أدنى حد ممكن من خلال التصميم المبتكر وإعادة الاستخدام والإصلاح، وإعادة التدوير، ويتمحور حول تحويل النماذج الإنتاجية والاستهلاكية الحالية من نموذج خطي إلى نموذج دائري، مما يعزز استدامة الموارد ويحد من استنزافها"<sup>73</sup> كما عرفه آخرون بأنه "نظام تجديدي يتم فيه الحد من استهلاك الموارد وإخراج النفايات والانبعاثات وتسرب الطاقة، عن طريق إبطاء وإغلاق وتضييق حلقات الموارد والطاقة من خلال إشغال التصميم والصيانة والإصلاح طويل الأجل وإعادة الاستخدام والتصنيع والتجديد والتدوير"<sup>74</sup>، وبالتالي يصبح الاقتصاد الدائري منهجاً منظماً للتنمية الاقتصادية، ويعظم منافع المستثمرين والمجتمع والبيئة باعتماد أحدث التقنيات التكنولوجية الحديثة في شتى مجالات إعادة التدوير والاستخدام بطريقة عقلانية ورشيدة من أجل خفض استنزاف الموارد المستعملة إلى أدنى حد ممكن مقابل الاستفادة منها إلى أعلى حد ممكن، ويعزز من إنتاجية الموارد بهدف الحد من الإهدار وتجنب التلوث، بطرق متعددة ومنها إعادة الاستخدام والتدوير.<sup>75</sup> وبهذا المعنى يعد الاقتصاد الدائري واحداً من الأنظمة الثائرة على النظام الاقتصادي الرأسمالي الحالي ويهدف إلى إعادة تعريف النمو من خلال التركيز على الفوائد

الإيجابية على المستوى الأوسع والأشمل بكل مناحي المجتمع، ويقوم على العديد من المبادئ الرئيسية ومن أهمها:

1- الحفاظ على رأس مال الموارد الطبيعية من خلال جودة إدارة المخزون، وتوازن التدفق لأي مورد متجدد.

2- تحسين الموارد العائدة بأعلى فائدة ممكنة.

3- الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة، وتجديد النظم الطبيعية<sup>76</sup>

4- تحسين الفعالية للأنظمة عن طريق اكتشاف العوامل السلبية الخارجية، والحفاظ على أعلى قيمة للمنتجات والمواد قيد الاستخدام.<sup>77</sup>

ومن المنظور الإسلامي، يقوم الاقتصاد الدائري على مبدأ "الاستخلاف والعمارة" في الأرض، حيث يُعتبر الإنسان مسؤولاً عن إدارة الموارد الطبيعية بطريقة حكيمة ومستدامة، بما يتوافق مع المبادئ القرآنية والتعاليم النبوية التي تحث على الحفاظ على الموارد والاستغلال الرشيد لها، ويُعد تحقيق التنمية المستدامة هدفاً أساسياً من خلال التوازن بين الاستهلاك والإنتاج، إذ يشجع الإسلام على تجنب التبذير والإسراف، ويحث على إعادة استخدام الموارد وإعادة تدويرها، ويعزز القرآن الكريم هذا المفهوم، كما جاء في قوله تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾ [هود:61]، ما يشير إلى ارتباط الإنسان بالأرض وضرورة إعمارها. ولا يمكن فصل إعمار الأرض عن العبادة، فهو واجب دائم على الإنسان باعتباره خليفة الله عليها، وله مهمة مستمرة تتوارثها الأجيال حتى يرث الله الأرض وما عليها، مع تضافر الجهود الجماعية من أجل تنميتها واستدامتها، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ﴾ [الأنعام:165].

وفي ذات الوقت، يحذرننا الله سبحانه وتعالى من الإسراف، الذي يعد من أكبر التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في الوقت المعاصر، لا سيما في جانبها الاقتصادي، فالإسلام يدعو إلى الاعتدال والوسطية في الاستهلاك، بما في ذلك استهلاك الموارد الطبيعية، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان:67]. ويؤكد النبي عن الإسراف في استهلاك الموارد الطبيعية واجب كل مسلم، تأكيداً لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَانَ مَتَشَابِهًا وَغَيْرَ

مُتَشَابِهٍ كُلُّو مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴿الأنعام:141﴾، مما يعكس دعوة الشريعة الإسلامية الواضحة إلى الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية بشكل مستدام، وفي هذا السياق، أكدت النصوص النبوية الشريفة هذه المعاني، كما جاء في قول الرسول محمد ﷺ: «ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده». 78. وهو ما يوضح اهتمام الشريعة الإسلامية بالعمل والإنتاج ونفع النفس والمجتمع، ويبين أن اكتساب الإنسان من جهده أفضل من الاعتماد على الآخرين، مع الإشارة إلى أن الأنبياء، مع شرفهم ومقامهم، كانوا يكتسبون من عمل أيديهم كما في حالة نبي الله داود عليه السلام وفي الوقت نفسه، يحذر الإسلام من الإسراف، الذي يعد من أكبر التحديات أمام التنمية المستدامة، لا سيما في الجانب الاقتصادي، إذ يدعو الإسلام إلى الاعتدال والوسطية في الاستهلاك، بما في ذلك الموارد الطبيعية، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان:67]. كما يؤكد النبي عن الإسراف في استهلاك الموارد الطبيعية واجب كل مسلم، تأكيداً لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُّو مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأنعام:141]، ما يعكس دعوة الشريعة الواضحة للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية بشكل مستدام.

ومن هنا يتضح أن مفهوم الاقتصاد الدائري من المنظور الإسلامي يركز إلى ثلاثة محاور أساسية هي: الإرشاد إلى مكارم الأخلاق، والتأكيد على الحقائق الثابتة للتمييز بين الترف والفساد، والتشريع الهادف إلى تحقيق مصالح المكلفين، وعلى ذلك، يتضح التوافق بين مفهوم الاقتصاد الدائري في الفكر المعاصر والإسلام من خلال عدة محاور رئيسية، ومن أهمها:

1- مبدأ عدم التبذير: فالإسلام يحث على تجنب التبذير في جميع شؤون الحياة، كما ورد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾ [الإسراء:27]، وهو ما يتماشى مع المبادئ الحديثة للاقتصاد الدائري القائم على تقليل الهدر وإعادة تدوير الموارد بدلاً من التخلص منها، ويشمل ذلك جميع الموارد المادية والطبيعية والاقتصادية، بما يعزز استدامتها ويضمن استمرار فائدتها للأجيال القادمة، وهو ما أكدته بعض الاتفاقيات الدولية ذات الشأن، مثل: أجندة الأمم المتحدة

للتنمية المستدامة 2030، الهدف (12) الذي يهدف الى "ضمان أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة للحد من الفاقد والهدر في الموارد الطبيعية والغذائية". واتفاقية باريس للمناخ (2015)، في المادة (2) التي تؤكد على "الاستخدام المستدام للموارد وتقليل الانبعاثات الناجمة عن أنماط الإنتاج غير المستدامة". واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لعام و (1994) التي تشجع على "إدارة مستدامة للأراضي والموارد الطبيعية لتفادي التدهور والهدر".

2-الاستهلاك المسؤول: فيحث الإسلام على الاستخدام الرشيد للموارد والاستهلاك المعتدل، كما جاء في الحديث الشريف، عن الرسول المصطفى ﷺ «كلوا واشربوا وتصدقوا والبسوا في غير إسراف ولا مخيلة»<sup>79</sup>، وهو ما يعكس الالتزام بالاعتدال والتوازن بين الاستهلاك والإنتاج، ويعد هذا المبدأ جزءاً أساسياً من الاقتصاد الدائري، حيث يشدد على الاعتماد الأمثل للموارد، ويحد من إنتاج النفايات، ويعزز الكفاءة في استغلال الموارد المتاحة، الذي أكدته إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية (1992)، وفقاً للمبدأ: (8) "الذي أوجب على الدول أن تعمل على الحد من أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة".

3-إعادة الاستخدام وإعادة التدوير: فالإسلام يشجع على المحافظة على الموارد وإعادة استغلالها متى أمكن، سواء في الأطعمة أو الملابس أو غيرها من الموارد، بما يحقق التوازن بين الاحتياجات الحالية والقدرة على تلبية احتياجات المستقبل، ويتوافق مع المبادئ الحديثة للاقتصاد الدائري التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على الموارد غير المتجددة وتقليل التأثير البيئي السلبي، ومنها اتفاقية التنوع البيولوجي لعام (1992)، في المادة (10) التي دعت إلى "الاستخدام المستدام لمكونات التنوع البيولوجي". واتفاقية بازل لعام (1989) بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة، التي تشجع على "تقليل توليد النفايات وإعادة استغلالها وتدويرها".

4-العدالة في توزيع الموارد: يؤكد الإسلام على توزيع الموارد بعدل ومنع الاحتكار أو التبذير الفردي، بما يضمن استفادة المجتمع ككل ويحافظ على استدامة الموارد للأجيال القادمة، وهو توجه يتناغم بشكل واضح مع مبادئ الاقتصاد الدائري المعاصر الذي يركز على الاستخدام الأمثل والمستدام للموارد لضمان تحقيق المنافع للجميع، ويتجلى هذا التوافق أيضاً في عدد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي أكدت على العدالة في تقاسم المنافع والموارد الطبيعية بين الدول والشعوب، من أبرزها إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية (1992) الذي نص في المبدأ الثالث

على "ضرورة ممارسة حق التنمية بطريقة تلبى بصورة عادلة احتياجات التنمية والبيئة لكل من الأجيال الحالية والقادمة"، وكذلك اتفاقية باريس للمناخ (2015) التي أشارت في ديباجتها إلى "مفهومى الإنصاف والمسؤوليات المشتركة والمتباينة"، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966) الذي نصت مادته الحادية عشرة على "الحق في مستوى معيشي لائق يشمل الوصول إلى الموارد الأساسية".

من هذا المنطلق، يتضح أن الاقتصاد الدائري في الفكر الإسلامي لا يقتصر على كونه مبدأً اقتصادياً، بل يشكل إطاراً متكاملًا يجمع بين القيم الأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على البيئة والاستدامة الاقتصادية، وهو ما يفسر التوافق الكبير بين المبادئ القرآنية والسنة الشريفة، وبين المعايير الدولية الحديثة في إدارة الموارد وحماية البيئة وضمان العدالة بين الأجيال.

#### الفرع الرابع : التغير المناخي Climate Change:

يُعد التغير المناخي أحد أبرز التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العالم في العصر الحديث، حيث تشير الأدلة العلمية إلى أن النشاط البشري ولا سيما انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن حرق الوقود الأحفوري وإزالة الغابات والأنشطة الصناعية والزراعية، هو المحرك الأساسي لهذه الظاهرة، وقد أدى هذا التغير إلى ارتفاع متوسط درجات الحرارة العالمية، واختلال الأنماط المناخية، وازدياد وتيرة الظواهر الجوية المتطرفة مثل، العواصف والفيضانات وموجات الجفاف، مما يؤثر بشكل مباشر على النظم البيئية والتنوع الحيوي والموارد الطبيعية، كما حظي التغير المناخي باهتمام دولي واسع، حيث أبرمت العديد من الاتفاقيات البيئية مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام (UNFCCC)، واتفاق باريس للمناخ لعام 2015، واللذان تهدفان إلى الحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية إلى أقل من درجتين مئويتين مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية، مع السعي إلى تحقيق هدف أكثر طموحاً يتمثل في الحد من الزيادة إلى 1.5 درجة مئوية، كما تسعى إستراتيجيات التكيف والتخفيف إلى الحد من تأثيرات التغير المناخي وتعزيز قدرة الدول والمجتمعات على الاستجابة لهذه الظاهرة. وفي هذا الشأن عرفت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992، المناخ في المادة 1/2 بالقول: "تغير المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي

يفضي الى تغيير في تكوين الغلاف الجوي العالمي الذي يلاحظ، الى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية مماثلة<sup>80</sup> فمن الناحية العلمية، يرتبط التغير المناخي بتراكم غازات الاحتباس الحراري مثل ثاني أكسيد الكربون (CO<sub>2</sub>) والميثان (CH<sub>4</sub>) وأكسيد النيتروز (N<sub>2</sub>O) في الغلاف الجوي، مما يؤدي إلى زيادة احتباس الحرارة وتغير التوازن الحراري للأرض، وتُظهر الدراسات الحديثة أن استمرار هذا الاتجاه دون اتخاذ تدابير جذرية قد يؤدي إلى ارتفاع مستوى سطح البحر، وتدهور الأراضي الزراعية، وتفاقم مشكلات الأمن الغذائي والمائي، مما يهدد استدامة الحياة على كوكب الأرض<sup>81</sup>، كما أصبح التغير المناخي يشكل تحديًا عالميًا يؤثر بشكل غير متناسب على الدول النامية والمجتمعات المهمشة والفئات الضعيفة، وتتجلى هذه التأثيرات في عدة مجالات حيوية: أهمها:

1- الأمن الغذائي والمائي: إذ يؤدي التغير المناخي إلى تغير أنماط هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة، مما يؤثر سلبيًا على الإنتاج الزراعي ويزيد من ندرة المياه، وهذا الوضع يفاقم معدلات الجوع وسوء التغذية في الدول النامية، حيث يعتمد جزء كبير من السكان على الزراعة كمصدر رئيسي للغذاء والدخل، فوفقًا لمنظمة الصحة العالمية، يُتوقع أن يتسبب التغير المناخي في حدوث 250,000 حالة وفاة إضافية سنويًا بين عامي 2030 و2050 بسبب نقص التغذية والأمراض المرتبطة به.<sup>82</sup>

2- الصحة العامة: حيث تزيد الظواهر الجوية المتطرفة، مثل موجات الحر والفيضانات، من انتشار الأمراض المعدية وتفاقم الأمراض المزمنة، حيث تُظهر الدراسات أن 3.6 مليار شخص يعيشون في مناطق شديدة التعرض لتغير المناخ، مما يزيد من مخاطر الصحة العامة في هذه المناطق.<sup>83</sup>

3- النزوح والهجرة: فتتسبب الكوارث الطبيعية المرتبطة بالتغير المناخي في نزوح ملايين الأشخاص سنويًا، وفقًا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تم تسجيل 220 مليون حالة نزوح قسري بسبب الكوارث المناخية خلال العقد الماضي، مما يضع ضغطًا إضافيًا على الموارد المحدودة في الدول النامية.<sup>84</sup>

4- الفقر وعدم المساواة: إذ تؤثر تداعيات التغير المناخي بشكل أكبر على الفئات الفقيرة والمهمشة، وخاصة النساء والأطفال وكبار السن وصغار المزارعين والأشخاص ذوي الإعاقة مما

يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، تفتقر هذه الفئات إلى الموارد اللازمة للتكيف مع التغيرات المناخية، مما يزيد من هشاشتها ويعمق دائرة الفقر<sup>85</sup>.

5- البنية التحتية والاقتصاد: حيث تتعرض البنية التحتية في الدول النامية لأضرار جسيمة نتيجة للظواهر المناخية المتطرفة، مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية كبيرة، حيث تُقدَّر التكاليف المباشرة للضرر على الصحة والبنية التحتية بحوالي 2 إلى 4 مليارات دولار سنوياً بحلول عام 2030<sup>86</sup>.

وانطلاقاً من هذه المخاطر، أصبح التصدي للتغير المناخي ضرورة ملحة تستوجب تضافر الجهود الدولية من خلال تبني سياسات تنموية مستدامة، وتعزيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر، ودعم الابتكار في مجالات الطاقة المتجددة وإدارة الموارد الطبيعية بكفاءة، لضمان الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة للأجيال القادمة، وتتطلب مواجهة هذه التحديات تعزيز التعاون الدولي وتوفير التمويل والدعم التقني للدول النامية والمجتمعات المهمشة، لضمان قدرتها على التكيف مع التغيرات المناخية وحماية الفئات الأكثر ضعفاً<sup>87</sup>.

أما فيما يتعلق بنظرة الإسلام إلى مفهوم التغير المناخي وتحدياته، فلا يوجد تعريف مباشر لهذا المصطلح في المصادر الإسلامية التقليدية، ومع ذلك، يمكن استنباط مفهومه من التعاليم الإسلامية التي تتعلق بالتوازن البيئي، والمسؤولية تجاه الأرض، والضرورة الملحة لتجنب الفساد والإفساد فيها، فوفقاً للمنظور الشرعي في الإسلام، يُفهم التغير المناخي على أنه "اختلال في التوازن البيئي نتيجة الأنشطة البشرية غير المستدامة التي تؤدي إلى فساد الأرض"، وهو أمر نهى عنه الإسلام بشكل قاطع، فقد بين القرآن الكريم علاقة الإنسان بالبيئة منذ قرون، وأوضح أنها مسخرة له بتوازن بين جميع مكوناتها الحية وغير الحية، وهي من سنن الله الكونية الثابتة غير المتغيرة، وأي تغيير أو انحراف عن هذا التوازن يعد نتيجة لإفساد الإنسان وإسرافه في التعامل مع ظواهر الكون وأسبابه،<sup>88</sup> ولهذا عالج الإسلام مشاكل القاضيا البيئة بما فيها التغيرات المناخية واهتم بها منذ فجر الرسالة الأولى، انطلاقاً من السياسة الشرعية المتمثلة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، فلم يقتصر موقف الإسلام على الجانب النظري أو التأسيسي فقط، وإنما امتد إلى الجانب العلمي متمثلاً في إيجاد نظام متكامل لحماية البيئة بدءاً من تحديد صور التلوث وإنشاء أجهزة التحكم والرقابة على التلوث وتحديد مسؤولياتها، وصولاً إلى وضع

السياسات والأساليب والإجراءات العملية اللازمة لعمل النظام،<sup>89</sup> فقد ربط الله تعالى بين استقامة البشرية وحصول البركة في البيئة التي عمروها، لقوله تعالى ﴿وَأَلِّوْا أَسْتَقْمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقِيَنَّهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾ [الجن: 16]، فالتأمل للتلوث البيئي الهائل يدرك بكل حال أن السلوك الإنساني وراؤه، والتربية الأخلاقية تؤسس لبيئة نقية صالحة للبشرية، تعتمد على أساس المنفعة الحقيقية والاستثمار البيئي وترك كل ما يضر بها، فكل وسيلة تؤدي إلى الإعمار والتنمية هو واجب أخلاقي،<sup>90</sup> لقوله تعالى ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾ [هود: 61] كما أن الإسلام يعتبر الحفاظ على الأرض وحمايتها من الأضرار واجباً دينياً، ويعتبر التلوث الذي يؤدي إلى التغير المناخي مخالفاً لمبدأ "عدم الفساد في الأرض"، كما جاء في قوله تعالى ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف: 56]، فمن المنظور الإسلامي، يفهم التصدي للتغير المناخي على أنه جزء من دور الإنسان كوصي (خليفة) على الأرض وكون الأمة الإسلامية "أمة وسطا" تهدف إلى تحقيق التوازن والانسجام بين جميع عناصر الحياة، ويُعدّ هذا الدور جزءاً من مسؤولية الإنسان في تحقيق الاستدامة، حيث إن أي اختلال في هذا التوازن يعود إلى اختيارات الإنسان التي تؤدي إلى الإفراط في الاستهلاك واستغلال الموارد، فالبعد الأخلاقي في الإسلام يعكس الارتباط بين النظرية والممارسة، حيث يشمل التطور في الوعي الروحي والبيئي، وهذا الوعي يتجسد من خلال النشاط البيئي الذي يعزز الحفاظ على الحياة على الأرض، واحترام حقوق الكائنات الأخرى، وحماية التنوع البيولوجي،<sup>91</sup> وبذلك، يُطلب من الإنسان أن يحدّ من تصرفاته المدمرة التي تضر بالبيئة، مثل قطع الأشجار، والقضاء على الثروة الحيوانية، وتلوث المياه والهواء، والتسبب في خلل في النظام البيئي، فالإفساد الذي تحدّر منه الآيات القرآنية الكريمة يشمل جميع الممارسات التي تضرّ بالأرض وتدمّر مواردها.<sup>92</sup>

والباحث يرى، بأن الإسلام، بوصفه ديناً عالمياً ومنهاج حياة شامل، يمتلك القدرة على تقديم رؤية مستقبلية جديدة لعلاقة الإنسان بالبيئة ضمن سياق اقتصاد السوق المعولم، فالإسلام لا يقتصر فقط على توجيه الإنسان في علاقته بالله، بل يشمل أيضاً توجيهاً مهماً للعلاقة مع البيئة التي يعيش فيها، وفي هذا الإطار، يمكن للبيئة والتنمية المستدامة أن تشكل أرضية محايدة للحوار بين الثقافات في الشرق والغرب، حيث إن علم البيئة في جوهره يعتمد على مبدأ "الاعتماد

المتبادل" بين الإنسان والطبيعة، وكذلك على "التعلم الاجتماعي" الذي يتيح للإنسان تبادل المعرفة والتجارب في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، وبذلك، يساهم الإسلام في تعزيز الوعي البيئي والتعاون بين الأمم لتحقيق توازن بيئي يتماشى مع القيم الإنسانية المشتركة في الحفاظ على الأرض ومواردها للأجيال القادمة، كما أن جوهر الإسلام يتماشى بانسجام مع الحالة الطبيعية" (الفطرة) واحترام التوازن (الميزان) والنسب (المقدار) في نظم الكون، ومن خلال دمج هذه المفاهيم في نظام القيم الإسلامية، يمكن توفير بعد أخلاقي للمسلمين في مواجهة تحديات تغير المناخ، وهذا ما أكدته الإعلان الإسلامي بشأن تغير المناخ لعام 2015 من ضرورة تحويل النموذج الاقتصادي العالمي، الذي يعتمد بشكل مفرط على استهلاك الموارد الطبيعية والوقود الأحفوري، إلى نموذج أكثر استدامة، وهو ما يتماشى مع ما أشار إليه الإسلام من ضرورة الاعتدال وعدم الإسراف في استهلاك الموارد، كما تبني الإعلان موقفًا مؤكدًا على ضرورة حماية المجتمعات الأكثر تضررًا من التغيرات المناخية، في إشارة واضحة إلى دعوة الإسلام لتحقيق العدالة الاجتماعية والتكافل بين جميع فئات المجتمع، وهو ما يتماشى مع "الاعتماد المتبادل" بين الإنسان والطبيعة الذي يعد جوهرًا لعلم البيئة، وتجسيدًا عمليًا للقيم الإسلامية التي تربط بين الإيمان والبيئة، واتخاذ خطوات عاجلة لتصحيح المسار البيئي من خلال التعاون العالمي والنظر في تأثيرات تغير المناخ على الأجيال القادمة،<sup>93</sup> ومن الثوابت التي يستند عليها الإسلام في مواجهة عوارض التغير المناخي، قاعدة لا ضرر ولا ضرار، والضرر يزال، وهي من جوامع كلم الرسول محمد ﷺ، حيث تظهر أهمية هذه القاعدة في إرساء المفاهيم البيئية كمنهج وقائي احترازي في معالجة قضايا البيئة في الإسلام،<sup>94</sup>

#### الفرع الخامس: الإصلاح والابتكار (Renewal and Innovation):

يُعتبر الإصلاح والابتكار مفهومان مبتكران ويرتبطان بتطوير الأنظمة والممارسات الحديثة بهدف معالجة التحديات البيئية وحمايتها،<sup>95</sup> فالإصلاح البيئي يشير إلى التعديلات والتحسينات التي يتم إجراؤها على السياسات، والتشريعات والممارسات المتعلقة بحماية البيئة، ويهدف الإصلاح إلى تصحيح الأخطاء السابقة وتعزيز الفاعلية في إدارة الموارد الطبيعية، وحماية النظم البيئية، وتحقيق الاستدامة البيئية، ويشمل ذلك معالجة القوانين البيئية المتهاكمة، وتعديل سياسات الاستهلاك، والحد من التلوث، وتعزيز ممارسات الزراعة المستدامة، وتحقيق التوازن

بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، وأما الابتكار البيئي، فهو يشمل تطوير وتطبيق حلول جديدة ومبتكرة لمعالجة المشكلات البيئية بطرق أكثر فعالية واستدامة، فالابتكار يمكن أن يتخذ أشكالاً متعددة من التقنيات الحديثة مثل الطاقة المتجددة (الشمسية، الرياح، وغيرها)، والتكنولوجيا النظيفة، وأنظمة النقل المستدامة، وأساليب الإدارة البيئية الذكية التي تستخدم البيانات الكبيرة وتحليلات الذكاء الاصطناعي، فهو يسهم في تقليل الأضرار البيئية وتحسين جودة الحياة من خلال حلول أكثر كفاءة واقتصادية، فمفاهيم الإصلاح والابتكار أصبحت تعد من الأدوات الحيوية لمواجهة التحديات البيئية المتزايدة في العصر الحديث.<sup>96</sup>

وللإصلاح والابتكار دور حيوي وفعال في تعزيز حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. ويمكن تلخيص أبرز أبعاد هذا الدور فيما يلي<sup>97</sup>:

- 1-التحول نحو التنمية المستدامة: حيث تسهم الإصلاحات البيئية بشكل مباشر في الانتقال من نماذج التنمية التقليدية التي غالباً ما تستنزف الموارد الطبيعية، إلى نماذج أكثر استدامة، حيث يعد الاقتصاد الدائري مثلاً واضحاً على ذلك، من خلال إعادة تدوير الموارد واستخدام النفايات كمصدر لإنتاج جديد، مما يقلل من الضغط على البيئة ويحافظ على الموارد للأجيال المستقبلية.
- 2-تحقيق التوازن بين التنمية والبيئة: إذ يساعد الابتكار البيئي والإصلاحات المؤسسية على دمج الاعتبارات البيئية في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي، بما يضمن أن التنمية لا تتحقق على حساب البيئة، كما أن الابتكارات في مجال التكيف مع التغير المناخي، مثل أنظمة الزراعة المقاومة للجفاف أو إستراتيجيات إدارة المياه المستدامة، تعزز قدرة المجتمعات على مواجهة التحديات المناخية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 3-الحد من التلوث والآثار البيئية السلبية: فالتكنولوجيا والابتكار يؤديان دوراً مهماً في الحد من الانبعاثات والتلوث، من خلال تطوير حلول نظيفة مثل محطات الطاقة المتجددة، والمركبات الكهربائية، وتقنيات إدارة النفايات الحديثة، وهذه الإجراءات تساهم في حماية الهواء والماء والتربة، وتقلل من المخاطر البيئية على الصحة العامة والنظم الإيكولوجية.
- 4-تعزيز الأمن البيئي: إذ تمثل الإصلاحات القانونية والتشريعية أداة رئيسية لحماية النظم البيئية الحساسة، مثل (الغابات، والمصادر المائية، والنظم البيئية البحرية، وغيرها)، فمن خلال

وضع الأطر القانونية والتشريعية الملائمة، يمكن ضمان حماية الموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجي، بما يعزز الأمن البيئي ويدعم استدامة الموارد للأجيال الحالية والمقبلة.

5- تمكين المجتمعات المحلية: إذ يمكن من خلال تنفيذ برامج بيئية محلية وتعزيز المشاركة المجتمعية الفعالة في حماية البيئة، أن تسهم هذه البرامج في رفع الوعي البيئي لدى الأفراد، وتوعيتهم بأهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتشجيعهم على تبني سلوكيات مستدامة تدعم استدامة النظم البيئية وتعزز دور المجتمع في صنع القرار البيئي.

وبهذا نجد أن الإصلاح والابتكار البيئي ليسا مجرد أدوات تقنية أو إدارية، بل يمثلان إستراتيجية متكاملة لتعزيز التنمية المستدامة، وتقليل المخاطر البيئية، وتحقيق التوازن بين الإنسان والطبيعة، بما يضمن مستقبلاً أكثر استدامة لكوكب الأرض.

وأما عن نظرة الإسلام للإصلاح والابتكار، فهو مفهوم مرتبط بشكل وثيق بالإصلاح في جميع مجالات الحياة، حيث يُعتبر الإنسان مكلفاً بتحقيق التوازن في البيئة من خلال التفاعل المسؤول مع الطبيعة، ففي الإسلام، يرتبط الإصلاح البيئي بمبدأ "العمارة" و"الاستخلاف" في الأرض، حيث يتحمل الإنسان مسؤولية حفظ النظام البيئي وحمايته من الفساد، وأما الابتكار في الإسلام فهو ليس محصوراً في مجالات معينة، بل يشمل جميع المجالات التي تساهم في تقدم الإنسانية، بما في ذلك المجالات البيئية، إذ يشجع الإسلام على الابتكار والتطوير المستدام في الاستخدامات الطبيعية، ويعتبر أن التطور التكنولوجي يجب أن يخدم مصلحة الإنسان والبيئة في نفس الوقت، تأكيداً على ذلك، نجد في قوله تعالى ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: 114] الحث على السعي المستمر للتعليم والاكتشاف وتطوير المعرفة، وهو ما يتضمن الابتكار في العلوم والتكنولوجيا لخدمة الإنسانية، ومن جانب آخر، تُظهر النصوص الشرعية كيف أن المعرفة تعزز السلوك البيئي السوي، وقد كان لهذه الإرشادات القرآنية أثرٌ عملي في الحضارة الإسلامية، التي أولت اهتماماً كبيراً بقيمة الجمال في تصورها الثقافي للبيئة، مما انعكس على سلوكها الراقي في تعاملها مع البيئة، وفي هذا السياق، يقول الله تعالى "﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾" [فاطر: 28]، حيث تبرز العلاقة الوثيقة بين العلم والخشية من الله، فالعلم هو الأساس في الابتكار والإصلاح، ويعد المحرك الرئيسي للتقدم في العالم الإسلامي، والعلماء هم من يكتشفون القوانين الطبيعية في الكون، ويفهمون النظام الكوني وموارد الأرض، وبالتالي يمكنهم ابتكار حلول علمية وتقنيات

جديدة للمساعدة في إصلاح الأرض وحمايتها من التلوث وتغير المناخ، بما يتماشى مع القيم الإسلامية التي تدعو إلى التوازن والإصلاح، كما أن العلماء الذين يخشون الله يشعرون بالمسؤولية تجاه الأرض ومواردها، مما يدفعهم إلى توظيف اكتشافاتهم لخدمة البشرية دون التسبب في فساد الأرض، كما نجد أيضا في قوله تعالى ﴿وَيُخَيِّ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: 50] دعوة للتفكير والتأمل في كيفية إحياء الأرض بعد موتها، وهو ما يمكن ربطه بالابتكار في مجالات الزراعة والتكنولوجيا البيئية، كذلك، قوله تعالى ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَّعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [الأنبياء: 31] تشير إلى التوازن البيئي الذي يجب الحفاظ عليه، وكما نرى أيضا في قوله تعالى " ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: 105] تشجيعا على العمل الصالح والإصلاح في الأرض، وهو ما يمكن ربطه بالابتكار في مجالات مثل الحفاظ على البيئة والعمل المناخي، وأما في قوله تعالى ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: 11] فهي إشارة واضحة إلى فضل العلماء ودورهم في رفع المجتمع من خلال العلم، وهو ما يمكن ربطه بالابتكار في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة.

كما أن هناك إشارات عديدة في هذا السياق في الأحاديث النبوية الشريفة التي شجعت على الابتكار والإصلاح ومنها حديث الرسول المصطفى ﷺ لقوله " إِنَّ اللَّهَ يَجِبُ إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا أَنْ يُتَّقَنَهُ"<sup>98</sup> حيث يعد هذا الحديث دعوة للإتقان في العمل، سواء كان ذلك في مجال الإعمار أو الإصلاح البيئي بما يتناسب مع مهمة الإنسان في إعمار الأرض، فقيمة العمل في الإسلام لا تكمن في أنه مجرد عمل فقط، بل يتطلب الجودة والإتقان والإبداع، فبقدر ما يكون العمل متقناً بقدر ما ترتفع قيمته ويعظم نفعه ويمتد،<sup>99</sup> وفي حديث آخر ذات معنى " أن الدنيا حلوة خضرة، وإن الله مستخلفكم فيها، فينظر كيف تعملون"<sup>100</sup> وهذه إشارة إلى جمال الأرض ومواردها، ولكن هذا الجمال بحاجة إلى إبداع في الحفاظ عليه، مثل تطوير تقنيات الزراعة المستدامة، والطاقة النظيفة، وإدارة الموارد الطبيعية بكفاءة، وهذا مما يؤكد أن الإنسان مستخلف في الأرض، وأن عليه إدارتها وتطويرها بطريقة مسؤولة ومستدامة، فالابتكار هنا يكون وسيلة لتحقيق هذه الأمانة من خلال إيجاد حلول جديدة للتحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، من خلال توظيف العلم والتكنولوجيا والإبداع في إعمار الأرض وتحقيق التنمية المستدامة.

ومن ثمّ يتضح أن مجمل الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة قد أرست أساساً متيناً لمفهوم العمل البيئي المستدام، القائم على الإصلاح في الأرض والإعمار الرشيد، والدعوة إلى التفكير والابتكار العلمي في استثمار الموارد الطبيعية بما يحقق التوازن بين الإنسان والبيئة. وهذه المبادئ تمثل جوهر ما تؤكد عليه المعايير الدولية الحديثة، ولا سيما تلك الواردة في اتفاقية باريس للمناخ وأجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، التي تشجع على الابتكار الأخضر والإدارة المستدامة للموارد وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة. وبذلك يُظهر الإسلام توافقاً عميقاً مع المفاهيم العالمية المعاصرة في دعوته إلى الإعمار القائم على العلم والمسؤولية البيئية والابتكار المستدام، بما يضمن استمرارية الحياة ورفاه الأجيال القادمة.

**الفرع السادس: العدالة البيئية والإنصاف :** تعد العدالة والإنصاف قيمتان جوهريتان ترتبطان بتعريف البيئة في المفهوم العلمي الحديث والتعاليم الإسلامية، فكلتا المنهجين يشتركان في الدعوة إلى تحقيق العدالة في التعامل مع البيئة وضمان أن يتم توزيع الموارد بشكل عادل بين الأجيال، وأن يكون هناك إنصاف في كيفية استخدام الموارد الطبيعية وحمايتها، ويعتبر مصطلح العدالة البيئية حديث الظهور في أصله، وهو مصطلح يستند إلى المبادئ العامة لحقوق الإنسان المكرسة دولياً التي تقوم على مبدأ المساواة بين جميع الناس بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الدين،<sup>101</sup> مما يعني وفقاً لهذا المسار أن جميع الناس لديهم الحق في الحماية من التلوث والعيش في بيئة نظيفة وصحية والتمتع بها، إذ تُعتبر الحماية المتساوية والمشاركة الفعالة لجميع الناس فيما يتعلق بتطوير وتنفيذ وتطبيق القوانين البيئية والأنظمة والسياسات والتوزيع العادل للفوائد البيئية، هي حقوق مكرسة ولا تقبل التنازل عنها، كما أن لمصلح العدالة البيئية استخداماً متقارباً، فالأول يصف العدالة البيئية بأنها حركة إجتماعية تركز على التوزيع العادل للمنافع والأعباء البيئية، والثاني عبارة عن مجموعة متعددة التخصصات من أدب العلوم الاجتماعية التي تشمل نظريات البيئة والعدالة والقوانين البيئية وتنفيذها، والسياسية البيئية، والتخطيط والحكم من أجل التنمية والاستدامة البيئية.<sup>102</sup>

ومن هذا المنطلق فإن العدالة البيئية في المفهوم المعاصر الحديث، تعنى بتوزيع الموارد الطبيعية بشكل عادل بين البشر دون تمييز على أساس العرق، أو الطبقة الاجتماعية، أو المنطقة الجغرافية، وتهدف العدالة البيئية إلى ضمان أن جميع الناس، بغض النظر عن خلفيتهم أو مكان إقامتهم، يتمتعون بحقوق متساوية في الوصول إلى بيئة صحية ونظيفة، وأن يتجنبوا الأضرار البيئية مثل التلوث وتدمير الطبيعة، وكان لوكالة حماية البيئة الامريكية دورٌ في تعريفها حينما قالت: بأن العدالة البيئية هي " المعاملة أو التطبيق العادل لقوانين وتشريعات البيئة على كافة الناس، بغض النظر عن الجنس أو عن اللون أو الأصل أو الدخل التي يمكن تحقيقها، حين يتمتع كافة الناس بالحماية من التلوث البيئي ومن مخاطرة ومن تداعياته، ويحصلون على إمكانية الوصول الى عملية صناعة القرار من أجل بيئة صحية، تضمن لهم العيش أو التعلم أو العمل"<sup>103</sup>

وأما العدالة بمفهومها الشامل في الإسلام، فتعدّ من القيم الأساسية التي يقوم عليها النظام الاجتماعي والسياسي في الشريعة الإسلامية، وهي مفهوم شامل يتجاوز المعنى الضيق للعدالة القضائية ليشمل مختلف جوانب الحياة، من توزيع الحقوق والمنافع إلى العلاقات الاجتماعية والأخلاقية القائمة على التقوى والمساواة والإنصاف لقوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: 58]، فالعدالة في الإسلام تحمل مقاصد وأهمية كبيرة، تتمثل في استقرار المجتمع وتحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات، فضلاً على أن مقصد نيل رضا الله يعد من أبرز مقاصد الشريعة الإسلامية، إذ يحرم الإسلام الظلم بكافة أشكاله، سواء أكان ظلماً فردياً أم جماعياً، ويشدد على ضرورة إقامة العدل في جميع المعاملات، ومن هذا الأساس فإن مفهوم العدالة البيئية في الإسلام تتأتى من منطلق القيم الإسلامية التي تشمل كافة جوانب الحياة، بما في ذلك التعامل مع البيئة والموارد الطبيعية، لقوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: 90]، فالعدالة في الإسلام لا تقتصر على العلاقات بين البشر، بل تمتد إلى علاقتهم مع الطبيعة، فالإسلام حرم الإضرار بالبيئة أو تدمير الموارد بشكل غير عادل، لأن هذه الموارد أمانة يجب الحفاظ عليها لجميع الأجيال.

وأما عن مفهوم الإنصاف في التعامل مع البيئة في الفكر المعاصر فإنه يتطلب أن يتمتع الجميع بفرص متساوية في الحصول والوصول إلى الموارد الطبيعية، مع تبني سياسات تحمي الفئات الأكثر ضعفاً من الأضرار البيئية، فعلى سبيل المثال، المناطق التي تتأثر أكثر بالتلوث الصناعي أو تغير المناخ غالباً ما تكون المناطق الفقيرة والمهمشة والتي لا تمتلك القدرة على مواجهة هذه التحديات، كما أن النساء والأطفال وكبار السن وصغار المزارعين يعدون من الفئات الأكثر هشاشة وضعفاً للتصدي للكوارث الطبيعية والتحديات البيئية.<sup>104</sup>

بينما الإنصاف (القسط) في الإسلام فيعتبر مبدأً أساسياً يحكم العلاقات بين البشر بعضهم ببعض وبين البشر والبيئة، فالله سبحانه وتعالى يأمر بأن يتم التعامل بالقسط في كل الأمور، بما في ذلك حسن استخدام الموارد الطبيعية، كما يشمل الإنصاف أيضاً توزيع الموارد بعدل بين الأجيال، بحيث لا تستغل الأجيال الحالية الموارد بشكل مفرط وتترك الأجيال القادمة دون أي منها وذلك لقول الله تعالى ﴿وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾ [الرحمن: 9]، فهذه الآية الكريمة تؤكد على ضرورة الإنصاف في التعامل مع موارد الأرض وعدم الإضرار بها بشكل يؤدي إلى الخلل في التوازن البيئي.

من هنا، نلاحظ أن العدالة البيئية والإنصاف، هي مجموعة من المبادئ والقيم التي تشمل مبدأ العدالة بين الأجيال، فوفقاً للمفهوم المعاصر، تُعد هذه المبادئ جزءاً أساسياً من مبادئ التنمية المستدامة، التي تفرض على الأجيال الحالية مسؤولية الحفاظ على الموارد البيئية واستغلالها بشكل معتدل لضمان استدامتها للأجيال القادمة، إذ إن الاستنزاف غير المسؤول للموارد الطبيعية يؤدي إلى تدهور البيئة، مما يؤثر سلباً على حقوق الأجيال القادمة في التمتع ببيئة نظيفة وصحية،<sup>105</sup> وأما عن نظرة الإسلام إلى الأجيال المتعاقبة فإنها تأتي كجزء من جماعة البشر المكلفين جميعاً بعمارة الأرض والحفاظ عليها، فمسؤولية الحفاظ على الموارد لا تقتصر على جيل واحد، بل هي مسؤولية جماعية ممتدة عبر الزمن، لقوله الله تعالى ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرحمن: 10]، وهذا يعني أن الأرض وما فيها من موارد ليست ملكاً لجيل واحد فقط، بل هي لكل البشر، ويجب أن يتم التعامل معها بعدل لضمان استفادة الأجيال القادمة منها.

وفي ذات السياق، تبرز أيضًا فكرة مبدأ العدالة في توزيع الموارد، ففي الفكر المعاصر، يعني هذا المبدأ توزيع الموارد الاقتصادية والاجتماعية بشكل عادل ومتساوٍ بين الأفراد والمجتمعات، بهدف ضمان عدم تهميش أي فئة أو مجموعة، خاصة الفئات الضعيفة أو المهمشة، وذلك لتمكين الجميع من الوصول إلى الفرص والموارد الضرورية للعيش في حياة كريمة،<sup>106</sup> فالعدالة هنا تعني أخذ احتياجات الأفراد بعين الاعتبار، مع التأكيد على أن جميع الناس لهم حقوق متساوية في الموارد المتاحة، فالقضايا المعاصرة مثل أزمة المياه والتغير المناخي توضح أهمية العدالة في توزيع الموارد، حيث يعاني الفقراء والفئات الضعيفة في العديد من الدول من نقص المياه النظيفة أو تلوث الهواء، بينما تستفيد المجتمعات الأكثر ثراءً من الموارد النظيفة والمستدامة، ولتحقيق العدالة البيئية، يجب أن يكون هناك توزيع عادل للموارد بين جميع أفراد المجتمع.

وفي هذا الصدد، شدد الإسلام على أهمية العدل في توزيع الموارد، محذراً من احتكارها أو استغلالها بطريقة تؤدي إلى حرمان الآخرين منها، فقد حث الرسول الكريم محمد ﷺ على المساواة في الانتفاع من الموارد العامة مثل الماء والمرعى، إذ ورد عن النبي ﷺ قوله «الناس شركاء في ثلاث: في الماء والكأ والنار»<sup>107</sup>، وهذا الحديث الشريف يبرز حق الجميع في الوصول إلى الموارد الطبيعية، وهو ما يتوافق مع المفهوم الحديث والمعاصر للعدالة البيئية.

#### 7- خاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى أن القيم والمبادئ الإسلامية تشكل منظومة معيارية متكاملة تتوافق في جوهرها مع المفاهيم البيئية المعاصرة وأهداف التنمية المستدامة، وتنسجم بدرجة واضحة مع مبادئ القانون الدولي البيئي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. فقد بينت الدراسة أن ما تقرره النصوص الشرعية من مبادئ حفظ الموارد، ومنع الإضرار، وتحقيق العدل في الانتفاع بالبيئة، يلتقي مع الأسس القانونية التي تقوم عليها الحوكمة البيئية الحديثة، كما أظهرت الدراسة أن التكامل بين القيم الإسلامية والمفاهيم البيئية الحديثة يسهم في تحقيق توازن مستدام بين متطلبات التنمية الاقتصادية ومتطلبات حماية البيئة، من خلال إرساء ضوابط قانونية وأخلاقية تحدّ من الاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية، وتدعم حماية حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية، بما يعزز القدرة على مواجهة التحديات البيئية المعاصرة، ولا سيما التغير

المناخي واستنزاف الموارد الطبيعية، وأكدت الدراسة أن الفقه الإسلامي، بما يتمتع به من مرونة واجتهاد، يوفر إطاراً تشريعياً وأخلاقياً قابلاً للتوظيف في صياغة سياسات بيئية فعّالة، تدعم تبني أدوات حديثة في إدارة الموارد، وتعزز مفاهيم الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري ضمن منظومة قانونية متسقة مع المعايير الدولية. وانتهت الدراسة إلى أن القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة يسهمان في بناء إطار أخلاقي وتشريعي داعم لحماية البيئة، يعزز التكامل بين البعد القيمي والبعد القانوني، ويؤكد أن إدماج القيم الإسلامية في السياسات البيئية لا يتعارض مع الأطر الدولية، بل يدعم فعاليتها ويعزز فرص تحقيق استدامة بيئية.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات أبرزها:

#### النتائج:

1. توافق المفاهيم البيئية الحديثة والمعاصرة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث تدعو تعاليم الإسلام إلى حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.
2. بروز دور القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة في توجيه الأفراد نحو الحفاظ على الموارد الطبيعية، مما يتماشى مع الجهود الدولية المعاصرة.
3. قدرة الفقه الإسلامي على تقديم اجتهادات تشريعية وأخلاقية تدعم السياسات البيئية المعاصرة.
4. إمكانية توظيف القيم الإسلامية في السياسات البيئية لتعزيز الجهود الدولية في مواجهة التغير المناخي والتدهور البيئي.
5. كثرة التقاطعات بين القيم الإسلامية والاتفاقيات الدولية لحماية البيئة، مما يعزز التكامل بين الأطر الدينية والقانونية لتحقيق استدامة بيئية.
6. أهمية التكامل بين القيم الدينية والمفاهيم البيئية الحديثة لتحقيق توازن مستدام بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.

#### التوصيات:

1. دمج المبادئ الإسلامية في السياسات البيئية على الصعيدين الوطني والدولي، من خلال تعزيز الوعي البيئي وتشجيع السلوكيات المستدامة.
2. إدراج البعد البيئي في المناهج التعليمية من منظور إسلامي لترسيخ مفاهيم الاستدامة والمسؤولية تجاه الطبيعة.
3. تطوير تشريعات بيئية مستمدة من القيم الإسلامية، لتحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية وحماية الموارد الطبيعية.

4. تعزيز التعاون بين المؤسسات الدينية والمنظمات البيئية الدولية لدعم الجهود العالمية في مكافحة التدهور البيئي.
5. تشجيع الفقهاء والعلماء المسلمين على إصدار فتاوى معاصرة تدعم حماية البيئة وتعزيز الالتزام الديني بالاستدامة.
6. دعم البحث العلمي في مجال العدالة البيئية من منظور إسلامي لتطوير سياسات بيئية قائمة على أسس دينية وأخلاقية.

### الهوامش:

- 1 ، محمد مصطفى، عيادات، المسؤولية الدولية عن الاضرار البيئة وقت السلم – النظام القانوني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، 2020، ص 103-105.
- 2 عيادات، محمد مصطفى، 2025، شرح التشريعات البيئية وفقاً للتشريعات الوطنية والدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص 31-32.
- 3 ، عيسى مصطفى، حمادين، المسؤولية المدنية التقصيرية عن الأضرار بالبيئة، دراسة مقارنة بين القانون الأردني والمصري، ط1، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، 2011 إربد، الأردن، ص43.
- 4 أنظر، ابن منظور الأنصاري، لسان العرب، ط2، المجلد الأول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2009، ص40 وما بعدها.
- 5 ، السيد، المراكبي، الحماية القانونية للبيئة من التلوث في القانون المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2010، ص26.
- 6 ، عمر محمود عبد الرحمن، إعمار، حماية البيئة محلياً وإقليمياً ودولياً، الناشر نفسه، 2008، ص18.
- 7 ، عمر محمود، إعمار مرجع سابق، ص18.
- 8 ، علي السيد، الباز، مرجع سابق، ص12.
- 9 ، رضوان، حوشين، الوسائل القانونية لحماية البيئة ودور القاضي في تطبيقها، مذكرة لنيل إجازة الدراسات العليا للقضاء، وزارة العدل، الجزائر، 2006، ص10.
- 10 استعملت كلمة أيكولوجي لأول مرة من قبل العالم الألماني (هيكيل) عام 1869، وعرفها بأنها دراسة العلاقات المتبادلة بين الأحياء والبيئة، وبعبارة أخرى هي مجموعة العناصر الموجودة بالبيئة والتي تحدث تفاعلاً متبادلاً يعتمد بعضها على الآخر ويؤدي التغير في أحد عناصرها إلى تغيرات في العناصر الأخرى لهذا النظام. للمزيد من الشرح أنظر، خالد مصطفى، فهي، الجوانب القانونية لحماية البيئة من التلوث في ضوء التشريعات الوطنية والإتفاقيات الدولية، دراسة مقارنة، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص22. وأنظر أيضاً، عمر محمود، إعمار مرجع سابق، ص16.
- 11 ، عبد المجيد، رمضان، دور الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة، رسالة ماجستير لكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص8.
- 12 هذا ما جاء في اقتراح الوفد الروماني بشأن مشروع الميثاق العالمي للطبيعة الذي أعده الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية عام 1979، بناءً على اقتراح رئيس جمهورية زائر أثناء انعقاد الجمعية العامة للاتحاد في مدينة كينشاسا عام 1975، وتم عرضه على الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي أقرته في عام 1972. انظر تفاصيل المشروع على رقم الوثيقة un.dos.ass-a/36/539/13/1981.

- 13 ، أحمد عبد الكريم، سلامة، قانون حماية البيئة، دراسة تأصيلية في الأنظمة الوطنية والاتفاقية، ط1، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 1997، ص65.
- 14 ، عادل ماهر، الألفي، الحماية الجنائية للبيئة، ط1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص109.
- 15 المادة (2) من قانون حماية البيئة الأردني رقم 6 لسنة 2017 وهو بنفس المعنى الذي أخذ به القانون السابق رقم 52 المنشور على الصفحة 4037 من عدد الجريدة الرسمية رقم 4787 بتاريخ 2006/10/16.
- 16 ، محمد مصطفى، عيادات، شرح التشريعات البيئية، مرجع سابق، ص 43
- 17 معمر رتيب محمد، عبد الحافظ، القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث، ط1، دار الكتب القانونية، المحلة الكبرى، مصر، 2008، ص23.
- 18 إعلان ستوكهولم المعني بالبيئة البشرية لعام 1972 <https://www.un.org/ar/conferences/environment/stockholm1972> وانظر ايضا عمر محمد، المرجع السابق، ص21.
- 19 نبراس عارف، عبد الأمير، مبدأ الحيطة والحذر في القانون الدولي للبيئة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2014، ص6.
- 20 المادة الثانية، تعاريف من اتفاقية المسؤولية المدنية عن الأضرار الناتجة عن الأنشطة الخطرة والضارة بالبيئة لعام 1993 المنشورة على الموقع، <https://translate.jo/vi.a993.21>
- 21 محمد مصطفى، عيادات، شرح التشريعات البيئية، مرجع سابق، ص 31.
- 22 قطب، الرسيوني، المحافظة على البيئة من منظور إسلامي، ط1، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2008، ص28.
- 23 نوار دهام مطر، الزبيدي، الحماية الجنائية للبيئة، دراسة مقارنة، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2014، ص24.
- 24 محمود، زهران، الإسلام والبيئة، المكتبة الأكاديمية، ط1، القاهرة، مصر، 2000، ص 64.
- 25 أخرجه البخاري في صحيحه، ج4، ص 97، رقم 3158، عن عمرو بن عوف الانصاري.
- 26 محمد محمد، الشلش، رؤية الشريعة الإسلامية ومنهجها في الحفاظ على البيئة-دراسة في الواقع الفلسطيني-جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2011 ص 164
- 27 عبد المجيد النجار، مقاصد الشريعة بأبعاد جديدة، 2008، ط2، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ص (22)
- 28 فؤاد العنوان، بن عبيد، التأصيل الشرعي لمقصد حفظ البيئة باعتباره مقصداً كلياً ضرورياً، المرجع مجلة "قضايا فقهية واقتصادية معاصرة"، المجلد 10، العدد 3، 2023، الصفحة 95.
- 29 سيد، قطب، في ظلال القرآن، دار العلم للطباعة والنشر، الطبعة 12، جده، 1986.
- 30 محمد خلف، بني سلامة، حماية البيئة ومنع التغيرات المناخية في الفقه الاسلامي، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الاردنية، مجلد 43، العدد 2، 2016، ص 822.
- 31 رواه الترمذي، 1378، وأخرجه ابو داود، 3073.
- 32 رواه البخاري، كتاب المزارعة، باب فضل الزرع والغرس، إذا إكل منه، صحيح البخاري، 817/2.
- 33 محمد، الشلش، مرجع سابق، ص 169.
- 34 محمد بكر، إسماعيل، القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه، ط2، دار المنار، مصر، القاهرة، 1997، ص 100.
- 35 يوسف حامد، العالم، المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، ط2، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض، السعودية، 1994، ص2 وما بعدها.
- 36 المرجع السابق، ص 125.
- 37 سري زيد، الكيلاني، تدابير رعاية البيئة في الشريعة الإسلامية، بحث منشور، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، المجلد 41، العدد 2، 2014، ص 1221.

- 38 ، وهبة، الزحيلي، الوجيز في أصول الفقه، ط2، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1994، ص226 وما بعدها.
- 39 محمد أحمد، الخضي، نواف أحمد، وسمارة، القيم البيئية من منظور اسلامي مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية، المجلد 9، العدد الثاني، 2009، ص 72.
- 40 يحيى بن شرف بن مري بن حسن، النووي، صحيح مسلم بشرح النووي، دار عالم الكتب، السعودية، الرياض.
- 41 المرجع السابق، 2003، ص 73.
- 42 محمد، بني سلامة، مرجع سابق، ص 823.
- 43 مريسي، محمد مريسي، 1999، الإسلام والبيئة، ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ص 46 وما بعدها.
- 44 رواه أحمد في المسند، كتاب الزراعة، حديث رقم 16236، وأخرجه أيضاً أبو داود في السنن، كتاب البيوع، باب الأرض الميتة، حديث رقم 2861، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (رقم 1254)
- 45 المرجع السابق، ص 1222.
- 46 المرجع السابق، ص 1222.
- 47 رابع، قويدر، القانون الدولي للبيئة-المفهوم والتطور-بحث منشور، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، الجزائر، العدد 5، 2009، ص 194-195
- 48 محمد مصطفى، عيادات، شرح التشريعات البيئية، مرجع سابق، ص 123
- 49 انظر نص المادة 24 من اعلان استوكهولم المعني بالبيئة البشرية لعام 1973، على الرابط [www.ncej.org.jo/ar](http://www.ncej.org.jo/ar)
- 50 انظر تفاصيل إعلان ريو ديو جينيريو لعام 1992 المعني بالبيئة والتنمية على موقع المركز الوطني للعدالة البيئية بالغتين العربية والانجليزية.
- 51 يركز القانون الدولي البيئي على التعاون الدولي كعنصر أساسي في الحفاظ على الموارد الطبيعية المشتركة وحماية البيئة على المستوى العالمي. وقد أكد هذا المبدأ العديد من المعاهدات والمواثيق الدولية مثل إعلان ستوكهولم (1972) ، و اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (1992) (UNFCCC) ، و اتفاقية التنوع البيولوجي (1992) (CBD) ، و اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (1982) (UNCLOS)، وبروتوكول كيوتو (1997) ، واتفاقية باريس للمناخ (2015) ، وغيرها
- 52 صحيح البخاري (1/ 103) (481)
- 53 سنن ابن ماجه، كتاب الرهون، باب المسلمون شركاء في ثلاث، رقم 2472، ج1، ص422.
- 54 انظر المواد 1.3، 6.8 من اتفاقية التنوع البيولوجي، والمواد 2.3، 4 من اتفاقية التغير المناخي، والمواد 1.4، 9، من اتفاقية التصحر، والمواد 1.4، 12، من اتفاقية ماربول، والمبدأ 3.4، 7.9 من إعلان ريو
- 55 أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد، باب تأمير الإمام الأمراء على البعث ووصيته إياهم بأداب الغزو وغيرها. حديث رقم 1731
- 56 محمد، بني سلامة، مرجع سابق، ص 824.
- 57 أحمد، عبد الله محمد، التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي. رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، السنة 2019، 85.
- 58 من الملاحظ أن تقديم البعد الإنساني يضع التنمية البشرية ضمن أولويات التنمية المستدامة، فالاعتراف بمركزية البعد الإنساني في التنمية منذ تبني الأمم المتحدة في عام 1987 إعلان حقوق التنمية، تؤكد بأن الفرد يمثل الموضوع المركزي للتنمية، فالاستدامة تعني عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة، سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلوث البيئة أو بسبب الديون العامة التي يتحمل عبئها الأجيال اللاحقة، وهي تعتمد على تحقيق أمرين أساسيين هما، الحق في التنمية، والحق في حماية البيئة، وكلاهما حق من حقوق الإنسان، فحماية البيئة أصبحت مطلباً أساسياً لتدعيم حقوق الإنسان في الحياة الكريمة، والتمتع بالصحة الجيدة والسلامة. انظر، فاكه، سقتني، التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان، رسالة ماجستير، جامعة فرحان عباس (سطيف)، الجزائر، 2010، ص39.
- 59 يعتبر تعريف التنمية المستدامة الذي أعده تقرير برونتلاند، من أوسع التعاريف المقبولة لدى الأوساط العالمية لمفهوم التنمية المستدامة، وعلى الرغم من أن هناك شبه إجماع نظري أن المساواة سواء بين أفراد الجيل الحالي من جهة، وبين الأجيال القادمة من جهة أخرى، والتي تعتبر العنصر الأساسي للمفهوم، إلا أن مضمون تلك المساواة لا يزال غامضاً، فهناك جدل واسع حول وسائل ضمان واستقرار الأجيال القادمة، فالتغيرات المتعلقة بكيفية تنفيذ التنمية المستدامة تتباين ما بين تلك التي تتبنى التركيز الضيق على

الاقتصاد أو الإنتاج، والتي تدعو إلى استيعاب واسع للثقافة والبيئة، فضلاً عن أن هذا التعريف قد اعتبر منجأً إلى النموذج الإرشادي التنموي المحدد الذي يتمركز حول الإنسان، ولذلك تم معارضته من قبل بعض الفقهاء، انظر بذلك، مايكل زيمرمان، 2005، الفلسفة البيئية من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجيا الجذرية، ترجمة معين شريف رومية، المجلس الوطني للثقافة، والفنون والآداب، ط1، الجزء الأول، ضمن سلسلة عالم المعرفة، العدد 332، الكويت، ص15 وما بعدها.

Khaled Moawad, A. T. M. (2023). Mazaya al-istismar al-Islamiyy wa atahruha fi al-tanmiyyah al-mustadamat: The 60 advantages of Islamic investment and its impact on sustainable development. Malaysian Journal of Syariah and Law, 11(2), 381-395. <https://doi.org/10.33102/mjssl.vol11no2.351> p.386

61 صليحة، عشي، 2102، التنمية المستدامة في المنهج الإسلامي، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول " مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي " جامعة قلمه، ص 146، وانظر أيضاً بونشادة، نوال، وحراق سمية، 2021، الاقتصاد الأخضر كمقاربة مستحدثة لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء الفكر الاقتصادي الإسلامي مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 15، العدد 1 ص 125

62 الوليد، نو الهدى كنة، وآخرون، التنمية المستدامة والحدود الكوكبية في المنظور الإسلامي، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المجلد 56، العدد 204، 2023، ص 371 وما بعدها.

63 سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في القصص وكراهة التعدي فيه، 147/1

64 زيزي مصطفى أحمد، مصطفى، أبعاد وأهداف التنمية المستدامة من منظور الشريعة الإسلامية، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمهور، مجلد 7، عدد 1، جزء 2، السنة 2022، ص 60.

United Nations Environment Programme (UNEP). "Towards a Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication." 2011. <https://www.oecd.org/en.html> 66

<https://www.un.org/ar/conferences/environment/rio2012> 67

68 محمد بن يحيى محمد، الكبيسي، أسس وخصائص الاقتصاد الأخضر في الاقتصاد الإسلامي، مجلة بيت المشورة، العدد 15، 2021، ص 30.

69 نوال، بونشادة، مرجع سابق ص 126.

70 المرجع السابق، ص 31.

71 درويش مرسي عبد المعطي، محمد، الاقتصاد الأخضر وأثره في الحماية من التلوث البيئي ودور الفقه الإسلامي في تأصيله، مجلة كلية البنات الإسلامية بأسبوط، العدد 20، 2023، ص 645.

Ellen MacArthur Foundation (2021). **What is Circular Economy?** [Available at: <https://ellenmacarthurfoundation.org/topics/circular-economy-introduction/overview> 72

Geissdoerfer, M., Savaget, P., Bocken, N. M. P., & Hultink, E. J. (2017). **The Circular Economy – A new sustainability paradigm?** Journal of Cleaner Production, 143, 757-768. <https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2016.12.048> 74

, Nations United 2017, p.1-2 75

(Rizos, V., et al. (2017). The Circular Economy: A Review of Definitions, Processes, and Business Models. CEPS 76 (Centre for European Policy Studies), p.

[https://www.ellenmacarthurfoundation.org/topics/circular-economy-introduction/overview?utm\\_source=chatgpt.com](https://www.ellenmacarthurfoundation.org/topics/circular-economy-introduction/overview?utm_source=chatgpt.com) 77

- 78 صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب كسب الرجل وعمله بيده، حديث رقم 2072.
- 79 رواه النسائي، أحمد بن شعيب بن علي، السنن الكبرى. تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1991م.
- 80 انظر نص المادة 1/2 من اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ على الرابط [chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://unfccc.int/sites/default/files/convarabic.pdf](https://unfccc.int/sites/default/files/convarabic.pdf)
- 81 Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). (2021). *Climate Change 2021: The Physical Science Basis. Contribution of Working Group I to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*. Cambridge University Press.
- 82 [https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/climate-change-and-health?utm\\_source=chatgpt.com](https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/climate-change-and-health?utm_source=chatgpt.com)
- 83 [https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/climate-change-and-health?utm\\_source=chatgpt.com](https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/climate-change-and-health?utm_source=chatgpt.com)
- 84 dix-ans-220-millions-de-personnes-deplacees-de-force-par-les-catastrophes-climatiques\_6389156\_3244.html?utm\_source=chatgpt.com
- 85 [https://www.un.org/ar/climatechange/science/climate-issues/human-security?utm\\_source=chatgpt.com](https://www.un.org/ar/climatechange/science/climate-issues/human-security?utm_source=chatgpt.com)
- 86 [https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/climate-change-and-health?utm\\_source=chatgpt.com](https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/climate-change-and-health?utm_source=chatgpt.com)
- 87 IPCC (2021). *Climate Change 2021: The Physical Science Basis*. Intergovernmental Panel on Climate Change.
- 88 متى عتيق، الدرهمي، التغير المناخي والمسؤولية الشرعية-تحديات وجلول من منظور الفقه البيئي-مجلة العلوم الإسلامية، المجلد 7، العدد 2، 2024، ص 22.
- 89 عبد الحليم عمر، محمد، التأصيل الاسلامي لحماية البيئة من التلوث والتطبيق المعاصر، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الأزهر، بحوث المؤتمرات، 1998، ص 2.
- 90 خالد ميمد الهواري، التربية الإسلامية والتنمية البيئية، مجلة متون، المجلد 14، العدد 4، 2021، ص 2.
- 91 أحمد، عبد الله محمد، مرجع سابق، ص 93.
- 92 حسين الخشن، الإسلام والبيئة، خطوات نحو فقه بيئي، دارالهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2004، ط 1، ص 34.
- 93 في 19 أغسطس 2015، أطلق "الإعلان الإسلامي بشأن تغير المناخ" في إسطنبول، تركيا، خلال ندوة استمرت يومين بعنوان "الإسلام وتغير المناخ". شارك في صياغة هذا الإعلان 60 من القادة والعلماء المسلمين من 20 دولة إسلامية، بهدف دعوة 1.6 مليار مسلم في جميع أنحاء العالم إلى النهوض بواجبهم الأخلاقي في التصدي لتغير المناخ في إطار واجباتهم الدينية، وتم تنظيم الإعلان الإسلامي بشأن تغير المناخ من قبل التحالف الإسلامي للعمل المناخي (Islamic Climate Action Network) خلال منتدى اسطنبول الذي عقد في 19 أغسطس 2015. وقد جمع المنتدى مجموعة من العلماء والقادة الدينيين من مختلف أنحاء العالم الإسلامي، بهدف تعزيز الوعي والتعاون بشأن تحديات تغير المناخ وكيفية معالجتها من منظور إسلامي.
- 94 صفاء موزة، حماية البيئة الطبيعية في الشريعة الإسلامية، دراسة فقهية معاصرة، دار النوادر، سورية، 2010، ط 1، ص 281-280
- Sachs, J. D. (2015). *The Age of Sustainable Development*. Columbia University Press 95
- McDonough, W., & Braungart, M. (2002). *Cradle to Cradle: Remaking the Way We Make Things*. North Point Press. 96
- World Resources Institute (2020). *Creating a Sustainable Future: The Role of Innovation in Addressing Environmental Challenges*. World Resources Institute. 97
- 98 رواه البيهقي في شعب الايمان، برقم (5312، 5314، 5314/4، 334/4)
- 99 يوسف، عبد الاوي، رعاية المواهب والمبدعين في ضوء السنة النبوية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية-جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، العدد 16، 2016، ص 179
- 100 صحيح مسلم -2742

- Agyeman, Julian, Bullard, Robert D., & Evans, Bob. Just Sustainabilities: Development in an Unequal World. MIT Press, 2003. Page: 8
- Schlosberg, David. (2007) Defining Environmental Justice: Theories, Movements, and Nature. Oxford University Press
- Environmental Justice, U.S. EPA 2019, <https://www.epa.gov/environmentaljustice>
- Roberts, J. Timmons, & Parks, Bradley C. A Climate of Injustice: Global Inequality, North-South Politics, and Climate Policy. MIT Press, 2007. Page: 64
- 105 مايكل زيمرمان، 2005، الفلسفة البيئية من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجيا الجذرية، ترجمة معين شريف رومية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط1، الجزء الأول، ضمن سلسلة عالم المعرفة، العدد 332، الكويت، ص15 وما بعدها.
- 106 Environmental Justice: Concepts, Evidence and Politics, MIT Press, Robyn Eckersley, p45
- 107 رواه صحيح البخاري كتاب البيوع، حديث رقم 2367، وصحيح مسلم كتاب الإمارة، حديث رقم 1743

### المراجع باللغة العربية:

- عبد الله محمد، أحمد، التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، 2019.
- عادل ماهر، الألفي، الحماية الجنائية للبيئة، ط1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2009.
- علي السيد، الباز، الوقف والتنمية المستدامة في الإسلام، دار السلام، القاهرة، 2015.
- أحمد بن شعيب بن عل، النسائي، السنن الكبرى، تحقيق، عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1991م.
- محمد خلف، بني سلامة، حماية البيئة ومنع التغيرات المناخية في الفقه الإسلامي، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، 2016.
- فؤاد، بن عبيد، التأصيل الشرعي لمقصد حفظ البيئة باعتباره مقصدًا كليًا ضروريًا، مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصرة، المجلد 10، العدد 3، 2023.
- محمد بن إسماعيل، البخاري، صحيح البخاري، تحقيق، مصطفى ديب البغا، الطبعة الثالثة، دار ابن كثير، بيروت - دمشق، 1987م.
- أحمد بن الحسين، الهبيقي، شعب الإيمان، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول. دار الكتب العلمية ن بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ/ 2000م.
- نوال، البونشادة، سمية، وحراق، الاقتصاد الأخضر كمقاربة مستحدثة لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء الفكر الاقتصادي الإسلامي، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 15، العدد 1، 2021.
- محمد بن عيسى، الترمذي، الجامع الكبير (سنن الترمذي)، تحقيق، بشار عواد معروف، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م.
- محمد بن أحمد بن جزي الكلي الغرناطي، القوانين الفقهية، تحقيق، عبد السلام محمد علي شاهين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998م.
- محمد أحمد، الخضي، وسامرة، نواف أحمد، القيم البيئية من منظور إسلامي، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 9، العدد 2، 2009.

- متى عتيق، الدرمني، التغير المناخي والمسؤولية الشرعية – تحديات وحلول من منظور الفقه البيئي، مجلة العلوم الإسلامية، المجلد 7، العدد 2، 2024.
- وهبة، الزحيلي، الوجيز في أصول الفقه، ط2، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1994.
- الزبيدي، نوار دهام مطر، الحماية الجنائية للبيئة: دراسة مقارنة، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2014.
- محمود، زهران، الإسلام والبيئية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 2000.
- محمد محمد، الشلش، رؤية الشريعة الإسلامية ومنهجها في الحفاظ على البيئة – دراسة في الواقع الفلسطيني، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2011.
- عشي، صليحة، التنمية المستدامة في المنهج الإسلامي، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة، 2012.
- نبراس عارف، عبد الأمير، مبدأ الحيطة والحذر في القانون الدولي للبيئة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2014.
- معمر رتيب محمد، عبد الحافظ، القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث، دار الكتب القانونية، المحلة الكبرى، مصر، 2008.
- سلامة أحمد، عبد الكريم، قانون حماية البيئة، دراسة تأصيلية في الأنظمة الوطنية والاتفاقية، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 1997.
- صفاء موزة، عبد الله، حماية البيئة الطبيعية في الشريعة الإسلامية، دراسة فقهية معاصرة، دار النوادر، سورية، 2010.
- يوسف، عبد الوي، رعاية المواهب والمبدعين في ضوء السنة النبوية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، العدد 16، 2016.
- محمد مصطفى، عيادات، المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية وقت السلم – النظام القانوني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.
- محمد مصطفى، عيادات، شرح التشريعات البيئية وفقاً للتشريعات الوطنية والدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2025.
- عمر محمود عبد الرحمن، إعر، حماية البيئة محلياً وإقليمياً ودولياً، الناشر نفسه، 2008.
- محمد بن يحيى محمد، الكبيسي، أسس وخصائص الاقتصاد الأخضر في الاقتصاد الإسلامي، مجلة بيت المشورة، العدد 15، 2021.
- سري زيد، الكيلاني، تدابير رعاية البيئة في الشريعة الإسلامية، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، المجلد 41، العدد 2، 2014.
- رايح، قويدر، القانون الدولي للبيئة – المفهوم والتطور، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، الجزائر، العدد 5، 2009.
- الوليد، كنة، وآخرون، التنمية المستدامة والحدود الكوكبية في المنظور الإسلامي، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المجلد 56، العدد 204، 2023.
- درويش مرسى عبد المعطي، محمد، الاقتصاد الأخضر وأثره في الحماية من التلوث البيئي ودور الفقه الإسلامي في تأصيله، مجلة كلية البنات الإسلامية بأسبوط، العدد 20، 2023.
- حسين الخشن، محمد، الإسلام والبيئة: خطوات نحو فقه بيئي، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2004.
- محمد، خالد ميمد الهواري، التربية الإسلامية والتنمية البيئية، مجلة متون، المجلد 14، العدد 4، 2021.

- السيد، المراكبي، الحماية القانونية للبيئة من التلوث في القانون المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2010.
- يحيى بن شرف، النووي، شرح صحيح مسلم، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية، 2003.
- قطب، الرسيوني، المحافظة على البيئة من منظور إسلامي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2008.
- عبد المجيد، رمضان، دور الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2012.
- مونية، الطراز، الاستخلاف وأمانة التدبير البيئي، مجلة الربئية، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، العدد 14، 2019.
- خالد مصطفى، فهي، الجوانب القانونية لحماية البيئة من التلوث في ضوء التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.
- سري زيد، الكيلاني، تدابير رعاية البيئة في الشريعة الإسلامية، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، 2014.
- ابن منظور الأنصاري، لسان العرب، المجلد الأول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2009.
- محمد بن أحمد الهزوي، الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 2001م.

#### المراجع باللغة الأجنبية:

- Agyeman, Julian, Bullard, Robert D., & Evans, Bob. Just Sustainabilities: Development in an Unequal World. MIT Press, 2003.
- Ellen MacArthur Foundation. What is Circular Economy? 2021.
- Geissdoerfer, M., Savaget, P., Bocken, N. M. P., & Hultink, E. J. The Circular Economy – A New Sustainability Paradigm? Journal of Cleaner Production, 143, 2017.
- IPCC. Climate Change 2021: The Physical Science Basis. Cambridge University Press, 2021.
- Khaled Moawad, A. T. M. The Advantages of Islamic Investment and Its Impact on Sustainable Development. Malaysian Journal of Syariah and Law, 2023.
- McDonough, W., & Braungart, M. Cradle to Cradle: Remaking the Way We Make Things. North Point Press, 2002.
- Rizos, V., et al. The Circular Economy: A Review of Definitions, Processes, and Business Models. CEPS, 2017.
- Roberts, J. Timmons, & Parks, Bradley C. A Climate of Injustice: Global Inequality, North–South Politics, and Climate Policy. MIT Press, 2007.
- Robyn Eckersley, Environmental Justice: Concepts, Evidence and Politics. MIT Press.
- Sachs, Jeffrey D. The Age of Sustainable Development. Columbia University Press, 2015.
- Schlosberg, David. Defining Environmental Justice: Theories, Movements, and Nature. Oxford University Press, 2007.
- United Nations Environment Programme (UNEP). Towards a Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication. 2011.

- World Resources Institute. Creating a Sustainable Future: The Role of Innovation in Addressing Environmental Challenges. 2020.

#### المواقع الإلكترونية:

- اتفاقية باريس للمناخ – الأمم المتحدة
- إعلان ستوكهولم المعني بالبيئة البشرية – الأمم المتحدة
- إعلان ريو دي جانيرو المعني بالبيئة والتنمية – المركز الوطني للعدالة البيئية
- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)
- Environmental Justice – U.S. EPA
- Ellen MacArthur Foundation
- OECD Official Website
- World Health Organization – Climate Change and Health
- United Nations – Human Security and Climate Change

## The Compatibility of Contemporary International Environmental Protection Concepts with Islamic Measures and Principles

### Abstract

Amid the escalating global environmental challenges arising from globalization and the accelerating pace of economic activities, the preservation of natural resources, the achievement of sustainable development, and the establishment of equilibrium among economic, social, and environmental dimensions have become focal points of growing international concern. This context has given rise to contemporary international concepts for environmental protection—such as climate change, the green economy, the circular economy, and environmental and climate justice—as key tools for enhancing sustainability and addressing mounting environmental risks.

This study aims to examine the extent to which these contemporary international concepts align with the principles enshrined in Islamic Sharia, which constitutes an ethical and legislative framework founded upon the notions of human trusteeship (*istikhlāf*) on earth, the prohibition of corruption (*ifsād*), and the realization of balance between humanity and the environment.

The study adopts an analytical and inductive methodology to examine contemporary environmental concepts within the framework of international environmental law and relevant international agreements, alongside a comparative approach that involves an inductive review of Qur'anic verses, Prophetic traditions (*Hadith*), and scholarly juristic opinions, linking them to modern environmental standards.

The study concludes that many contemporary international concepts for environmental protection fundamentally resonate with Islamic principles, particularly those pertaining to the higher objectives (*maqāṣid*) of preserving life, lineage, and property, and preventing corruption. The findings further confirm that Islamic Sharia provides an ethical and humanitarian framework that supports these concepts.

The study recommends harnessing these Islamic values in the formulation of integrated environmental policies that both support international efforts to achieve the Sustainable Development Goals (SDGs) and reinforce their legitimacy, while also contributing to the consolidation of their practical application at both national and international levels.

**Keywords:** Islamic Legislation. Sustainable Development, Environmental Justice, Contemporary Concepts.